

# الفقيهُ والصَّنَاعَةُ المنطِيقِيَّةُ: بَيْنَ مُنَاهِضَةٍ وَمُنَاصِرَةٍ

محمد بن الظاهر



## بَيْنَ مُنَاصَرَةٍ وَمُنَاطِقَةٍ: الْفِقِيهِ وَالصَّنَاعَةُ الْمُنْطِقِيَّةُ:

بقلم: محمد بن الظاهر<sup>(١)</sup>.

لِكُلِّ اسْتِعْجَالٍ مَعْقُولِيَّتُهُ الدَّائِيَّةُ، حَيْثُ إِنَّ «الْإِنْسَانَ مُفَكِّرٌ  
بِالطَّبْعِ، وَهَذَا الْفِكْرُ قُوَّةٌ يُنَوِّعُ بِهَا الْإِنْسَانُ صُورَ الْمَحْسُوسَاتِ  
لِيَجْرَدَ مِنْهَا صُوراً أُخْرَى وَذَلِكَ لِلتَّصَرُّفِ فِي تِلْكَ الصُّورِ الْوَاقِعَةِ  
وَرَاءَ الْحِسِّ»<sup>(٢)</sup> وَبِالتَّالِيِ فَلَا مُنْذَوْحَةَ لَنَا عَنْهُ.

إِنَّ الْمُسْتَعْجَلَ دَاخِلَ بَسِيْقِ الْمَنْطِقِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ logic  
in the Islamic world لا بُدَّ أَنْ تَسْتَوْفِقَهُ حَقِيقَتَانِ:

أَوَّلًا: كَثْرَةُ الْمَصْنَفَاتِ فِي عِلْمِ الْمِيزَانِ أَوْ عِلْمِ الآلَةِ دَاخِلِ  
الْحَضَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كُلِّ رُقْعَةٍ شَرْقًا وَعَرْبًا.

ثَانِيًا: أَنَّ الصَّنَاعَةَ الْمُنْطِقِيَّةَ لَقِيَتْ مُعَارِضَةً شَدِيدَةً وَتَعَرَّضَ  
مُسْتَعْمِلُوهَا لِمُضَايَقَاتٍ جَمَّةٍ<sup>(٣)</sup>.

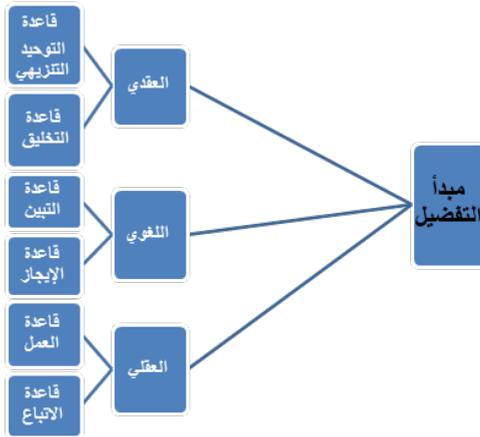
وَفِيْمَا سَيَتَقَدَّمُ سَنَنْظُرُ فِي أَسْبَابِ وُجُودِ هَذِهِ الْحَقِيقَتَيْنِ  
الْمُتَعَارِضَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ كَثْرَةُ التَّصْنِيفِ فِي هَذَا الْعِلْمِ فِي مُقَابِلِ  
التَّصَدِّي لِهَذَا الْإِنْتِاجِ.

(١) باحث من المغرب.

(٢) مرسل (محمد)، هل يمكن «الاستغناء عن المنطق» في نظر ابن خلدون؟،  
ضمن: الأبنية الفكرية في الغرب الإسلامي في زمن ابن خلدون، تنسيق: بتاصر  
البيعداني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، ٧-٢٠٠٧م، الصفحة ٧٢.

(٣) عبد الرحمن (طه)، مشروعية علم المنطق (أ)، مجلة المناظرة، العدد ١ السنة  
الأولى، ١٩٨٩م، الصفحة ١١٣.

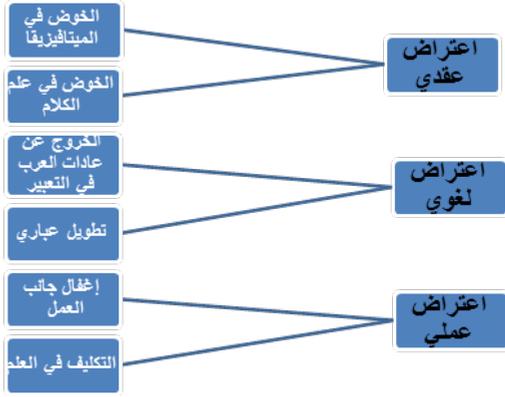
أوردَ طه عبد الرحمن مَعَايِرًا مِنْ خِلَالِ اسْتِفْرَافِ عَامِ تَحْصُرِ الْمَشْرُوعِيَّةِ (أَيَّ مَشْرُوعِيَّةٍ كَانَتْ) وَوَاقِعَ الْمُمَارَسَةِ التَّدَاوِلِيَّةِ لِلْمَنْطِقِ، أَيَّ بُلْغَةِ حَدِيثِهِ دَفْتَرُ التَّحَمُّلَاتِ يَدْخُولُ هَذَا الْعِلْمَ حَيْزَ الاسْتِغْمَالِ، دَاخِلَ الْمَجَالِ التَّدَاوِلِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْعَرَبِيِّ الْعَامِ وَقَدْ أَرْجَعَهَا لِأَصْلِ كَلِمَتَيْ «مَبْدَأُ التَّفْضِيلِ» وَقَدْ قَسَمَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ: عَقْدِيَّةٍ وَوَعْوِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ. يَتَّكُونَ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ قَاعِدَتَيْنِ<sup>(١)</sup>:



١. القَاعِدَةُ ١: التَّسْلِيمُ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ.
٢. القَاعِدَةُ ٢: التَّسْلِيمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ إِيجَادُهُ وَجُودُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ.
٣. القَاعِدَةُ ٣: لَا تَأْتِي إِلَّا بِمَا يُؤَاتِمُ أَسَالِيبَ الْعَرَبِ.
٤. القَاعِدَةُ ٤: الْاِخْتِصَارُ فِي آدَاءِ الْمَعَانِي الطَّبِيعِيَّةِ وَالْمُتَدَاوِلَةِ.
٥. القَاعِدَةُ ٥: الْحَدِيثُ فِي الدِّينِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا كَانَ تَحْتَهُ عَمَلٌ وَوَرَاءَهُ مَنَفَعَةٌ.
٦. القَاعِدَةُ ٦: الْعَمَلُ بِأُصُولِ السَّرْعِ فِي إِذْرَاكِ أُمُورِ الْغَيْبِ وَلَيْسَ لِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ.

أَمَّا أَسْبَابُ الْمُنَاهِضَةِ فَقَدْ كَانَتْ حَسَبَ طه عبد الرحمن: عَقْدِيَّةً وَوَعْوِيَّةً وَعَمَلِيَّةً وَكُلُّ سَبَبٍ يُنْقَسِمُ لِضَرْبَيْنِ أَوْ صُورَتَيْنِ:

(١) عبد الرحمن (طه)، مشروعية علم المنطق (أ)، مجلة المناظرة، العدد ١، السنة الأولى، ١٩٨٩م، الصفحة ١١٥.



١. الصُورَةُ ١: نُسِبَ لِلْمَنْطِقِ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى طَرِيقِ مَيْتَافِزِيْقِيٍّ كَالِاعْتِقَادِ فِي الْعُقُولِ الْعَسْرَةِ وَالْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ...<sup>(١)</sup>
٢. الصُورَةُ ٢: نُسِبَ لِلْمَنْطِقِ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْخَوْضِ فِي أُمُورِ الْعَقِيدَةِ عَلَى وَجْهِ لَمْ يَرِدْ فِيهَا لَّا الْكِتَابُ وَلَا السُّنَّةُ.
٣. الصُورَةُ ٣: أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ سَلِيمًا وَخَالِيًا مِنْ أَيِّ لَحْنٍ وَالْمَنْطِقُ تَرَائِبُهُ مُضْطَرِبَةٌ وَأَسَالِيْبُهُ غَرِيبَةٌ (التَّبِينُ).
٤. الصُورَةُ ٤: دُحُولُ الْمَنْطِقِ أَدَّى إِلَى تَكْثِيرِ الْعِبَارَةِ وَتَكْلُفِ بَعْضِ أَجْزَائِهَا (الإِيجَانُ)<sup>(٢)</sup>.
٥. الصُورَةُ ٥: أَنَّ الْمَنْطِقَ الْبُرْهَانِيَّ يَتَنَاوَلُ مَجَالَ الْعَقْلِ النَّظْرِيِّ the oretical mind بَعِيدًا عَنِ الْعَقْلِ الْعَمَلِيِّ practical mind.
٦. الصُورَةُ ٦: أَرَادَ الْمَنَاطِقَةُ رَدَّ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى الْعَقْلِ وَيَحْكُمُوهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى أُمُورَ الْغَيْبِ فَحَرَجُوا عَنْ قَوَانِينِ الْفِقْهِ.

(١) ابن رشد نفسه يعترف بتقاطعات علم ما وراء الطبيعة والمنطق: انظر: رمضان (بن منصور)، قراءة جديدة لعلم المنطق ولعلاقته بالميتافيزيقا عند ابن رشد، عالم الكتب الحديث-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م، الصفحة ١٥ و١٦. يقول فيه: «ألم ينشر أرسطو في كتب الباء، والجيم، والزاي، وفي غيرها من الكتب، إلى تجاذبات وتقاطعات بين علوم الطبيعة، والمنطق، والرياضيات، وما بعد الطبيعة؟ [...] إن التقاطعات الحاصلة بين علم ما بعد الطبيعة وبين بقية العلوم العملية والنظرية خاصة، يمكن أن تشرع لنا ليس فقط إمكان دراسة علاقتنا بصناعة الجدل، أو بصناعة السفسطة، أو العلم الطبيعي وإنما أيضاً، [...] بعلم البرهان، الذي يمثل القول العلمي اليقيني السائد لكل ضروب الأقاويل الأخرى»

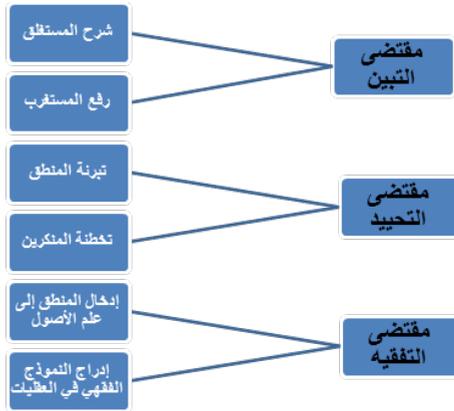
(٢) في القلق التعبيري أنظر: عبد الرحمن (طه)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي-الدار البيضاء، الطبعة ٢٠٠٦، الصفحة ٣٢٨ وما بعدها.

أَمَّا فِيمَا يَخُصُّ اسْتِرْجَاعَ الْمَشْرُوعِيَّةِ وَمُنَاصَرَةَ الْمَنْطِقِ  
فَإِنَّهُ تَسْتَوْقِفُنَا حَقِيقَتَيْنِ تَارِيخِيَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>:

أَوَّلًا: الْمُمَارَسَةُ الْمَنْطِقِيَّةُ اسْتَمَرَّتْ لِفَتْرَاتٍ مُتَأَخِّرَةٍ فَسَاهَمَتْ  
فِي تَوْسِيعِ أُبُوَابِهِ وَتَرْتِيبِ قَوَائِمِهِ.

ثَانِيًا: تَأْيِيرُ الْمَنْطِقِ انْتَقَلَ لِقِصَاصَاتٍ أُخْرَى وَمَعَارِفٍ إِسْلَامِيَّةٍ  
عَبْرَ الْفَلَسَفَةِ وَعِلْمِ الْأُصُولِ خَاصَّةً.

تَأْسِيسُ الْمَشْرُوعِيَّةِ اتَّخَذَتْ سَكْلَ التَّقْرِيبِ، تَقْرِيبٌ تَدَاوُلِيٌّ  
كَمَا أَسْمَاهُ طه عبد الرحمن، فَقَدْ حَرِصَ أَنْصَارُ الْمَنْطِقِ  
وَرَجَالَتِهِ عَلَى الْإِرْتِكَازِ فِي جَلْبِ الْمَشْرُوعِيَّةِ إِلَى ٣ مُفْتَضِّياتٍ:  
التَّبْيِينُ وَالتَّحْيِيدُ وَالتَّفْقِيهُ.



١. الصُّورَةُ: تَقْوِيمُ الْعِبَارَةِ، الْعِبَارَاتُ الْمَنْطِقِيَّةُ الْمُتَرْجَمَةُ عَلَى مُفْتَضِّياتِ لِسَانِ الْعَرَبِ (تَلَازُمُ اللَّغَةِ وَالْفِكْرِ).
٢. الصُّورَةُ ٢: تَصْحِيحُ الْمَفَاهِيمِ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي تُنْفِلُهَا النَّصُوصُ الْمُتَرْجَمَةُ مِنْ خِلَالِ:

- بَيَانُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي عُمُوضِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ رَاجِعٌ إِلَى كَوْنِهَا لَا تَصِحُّ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ هِيَ صَحَّتْ فِي لُغَاتٍ أُخْرَى.

(١) عبد الرحمن (طه)، مشروعية علم المنطق (ب)، مجلة المناظرة، العدد ٢، السنة الأولى، ١٩٨٩، الصفحة ٩٥.

• مُرَاجَعَاتُ بَعْضِ الْأَحْكَامِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمَنْطِقِيَّةِ لِأَنَّهَا تَبْدُو مُخَالِفَةً لِمُقْتَضَيَاتِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ.

١. الصُّورَةُ ٣: أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَا يَتَعَارَضُ مِنْ حَيْثُ أَصْلِهِ وَحَقِيقَتِهِ لِلْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ لَا بِالنَّفْيِ وَلَا بِالِثْبَاتِ.
٢. الصُّورَةُ ٤: إِنْ سَادَ دَلِيلُهُمِ الْعَقْدِيُّ وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ إِنْكَارُهُمْ مِنْ نَتَائِجِ مُضِرَّةٍ بِالِدِينِ.
٣. الصُّورَةُ ٥: مِثْلُ الْغَزَالِيِّ الَّذِي أَسَسَ حُدُودَ الْفِقْهِ وَبَرَاهِينَهُ عَلَى آيَاتِ الْمَنْطِقِ كَتَطْبِيقِ الْأُفَيْسَةِ الْحَمَلِيَّةِ وَالسَّرْطِيَّةِ عَلَى مَسَائِلِ فِقْهِيَّةٍ وَصَوْغِهِ لِقِيَاسِ التَّمْثِيلِ مُغْتَبِرًا أَنَّ مَنْ لَا يُحِبُّ بِالْمَنْطِقِ فَلَا ثِقَّةَ فِي عُلُومِهِ أَصْلًا<sup>(١)</sup>.
٤. الصُّورَةُ ٦: تَمْطَهْرُ فِي كَوْنِ الْغَزَالِيِّ جَعَلَ الرُّكْنَ الْمُتَكَرِّرَ فِي الْقِيَاسِ الْبُرْهَانِيِّ هُوَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ بِمَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ الْفِقْهِيَّةِ وَصَاعَ قَوَاعِدَ هَذَا الْقِيَاسِ عَلَى مُقْتَضَى هَذِهِ الْعِلَّةِ وَاسْتُخْدِمَ فِي كُنْبِهِ الْخَاصَّةِ بِالْعَقْلِيَّاتِ أَمْثِلَةٌ فِقْهِيَّةٌ بِاعْتِبَارِ النَّظَرِ فِيهَا يَسُدُّ مَسَدَّ النَّظَرِ فِي الْأَمْثِلَةِ الْعَقْلِيَّةِ.

وَخَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَارَضَةَ لَمْ تَكُنْ مَوْضِعَ إِجْمَاعٍ مِنْ لَدُنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>. فَمِنْ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ الْكَثِيرِ يَمُنُّ دَافِعٌ عَنِ الْمَنْطِقِ وَصَنَّفَ فِيهِ. أَمَّا النَّاطِرُ الْمُتَأَمِّلُ فَسَيَجِدُ أَنَّ كُلَّ أَشْكَالِ الْمَعَارَضَةِ لَا تَخْرُجُ عَنْ مَبْدَأٍ وَجِيدٍ، أَسْمَاهُ طه عبد الرحمن بِ«مَبْدَأِ التَّشْغِيلِ»: وَهُوَ أَنَّ الْمَنْطِقَ فِي تَعْرِيفِهِمْ لَهُ يَجِدُ الْمُسْتَدَّ

(١) أنظر: الغزالي (أبي حامد)، المستصفي في علم الأصول، الجزء الأول، صححه وفهرسه محمد يوسف نجم، دار صادر-بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م، الصفحة ١٩.  
(٢) يقول عبد الرحمن الأخضرى في سُلّمه:

#### فابن الصلاح والنووي حرما \*\*\* وقال قوم ينبغي أن يعلمنا

من حرم المنطق ومن جاز الاشتغال به كثير لكن راع الأخضرى فقط النظم. فابن الصلاح مثلاً يقول: «وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر بشر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين»، فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق عبد المعطى أمين قلججي، دار الوعي-حلب، ١٩٨٣م، الصفحة ٧١. وفي حالة ما إذا أردنا تحليل قول ابن الصلاح فسنجد أنه حينما أراد الاستدلال على تحريم الاشتغال بالمنطق اضطر إلى سلك أهم مسلك والعمليات المنطقية الأرسطية ألا وهي القياس: المنطق مدخل إلى الفلسفة.

والفلسفة شر.

إذن المدخل إلى الشر شر.

في العبارة والمدخل في الاعتقاد والتأثير في السلوك.

١. العبارة: المنطق آلة تميز بين (الصدق والكذب):  
المنطق يبحث في المعاني والمدركات العقلية أو  
المعقولات، هذه المعقولات لا تستلزم استعمال  
عبارات معينة من لسان معين بل اللغة التي تصوغ  
هذه المعقولات لغة غير منطوقة.
٢. الاعتقاد: المنطق آلة تميز بين (الحق والباطل): المنطق  
يبحث في التصديقات بوصفه علاقة بين تصورين  
نظريين تقوم في إثبات أحدهم للآخر أو نفيه عنه.
٣. السلوك: المنطق آلة تميز بين (الخير والشر): المنطق  
آلة للعلوم النظرية وواضعه -أرسطو- لم يكن يقصد  
أن تكون الأدلة مورثة لليقين ولا تسعى إلى أن يخرجها  
(الأدلة) على مقتضياته (المنطق). لكن علماء الإسلام  
اجتهدوا وصاغوا المسائل الفقهية صوغاً يزعم قواعد  
العلم البزھاني كاشافعي «منطق السلوك الشرعي»  
وابن تيمية «منطق عملي تدأولي»<sup>(١)</sup>.

من خلال هذه التوطئة الهيكلية التي رسمت لنا حدوداً  
لمعايير قبول أو رفض الصناعة المنطقية داخل السياق  
التدأولي الإسلامي العربي العام.

نغزج إلى تاريخ علاقة كل من الفقيه وعلم المنطق وآراء  
الأول في الثاني.

## \* ١- تاريخ العلاقة بين الفقيه وعلم المنطق:

كانت تغطي دروس في المنطق بمدارس seminaries لها  
مناهج دقيقة وصارمة حيث إن «هذا التقليد نَسأ من «المنطق  
المدرسي» على الرغم من معارضة قويّة للمنطق في العالم

(١) وإن يكن. فحتى أصول الفقه ظنية بدليل استمرار الخلاف في مسائله.

الإسلاميِّ. فنُصُوصُهَا تَعَكِّسُ جَوْدَةَ التَّغْلِيمِ عَنِ طَرِيقِ الشَّفَهِيِّ فِي الحَلَقَاتِ الدَّرَاسِيَّةِ»<sup>(1)</sup>.

لَا مَنَاصَ مِنَ التَّضْرِيحِ بِحَقِيقَةِ نَرَاهَا مُهِمَّةً فِي هَذَا السِّبَاقِ وَهِيَ أَنَّ جُزْءًا مُهِمًّا مِنْ مُنَاهِضَةِ بَعْضِ الفُقَهَاءِ لِلْمَنْطِقِ تُعْرَى إِلَى عَدَمِ فَهْمِهِمْ لَهُ، وَالإِنْسَانُ عَدُو مَا جَهَلَ. فَإِذَنْ النُّصُوصُ المُسْتَعْلَقَةُ جَرَاءِ التَّرْجَمَاتِ الرُّكْبِيَّةِ هِيَ مِنْ بَيْنِ الأَسْبَابِ<sup>(2)</sup>. مِنْ ثَمَّتْ أُضِدِرَتْ فِتَاوَى فِي تَحْرِيمِ الاسْتِغَالِ بِهِ فَتَوَاتَرَتْ.

وَإِنَّ تَتَبَعَ تَفَاعُلَاتِ الْمَنْطِقِ فِي الوَسْطِ الإِسْلَامِيِّ يُسَاعِدُ لَّا مَحَالَةَ فِي بَسْطِ الفَهْمِ أَكْثَرَ لِطَبِيعَةِ العَلَاقَةِ بَيْنَ الفَقِيهِ وَالْمَنْطِقِ مِنْ جِهَةٍ وَبَيْنَ المَنْهَجِيَّةِ الأُصُولِيَّةِ وَالْمَنْطِقِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى بَلِ الأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ يُوضِّحُ لَنَا طَبِيعَةَ مَفْهُومِ العَقْلِ عِنْدَ المُسْلِمِينَ<sup>(3)</sup> وَهَذَا طَرَفٌ - وَليْسَ تَرَفًّا - بِحَثِّي مُسْتَقِلِّ بِذَاتِهِ وَعَمِيقٌ فِي طَرِجِهِ كَذَلِكَ.

لَا سَكَّ أَنْ اتَّصَلَ العَرَبَ بِكُتُبِ الإِيونَانِ كَانِ فِي عَهْدِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ بِسُكُلِ بَارِزٍ وَمُتَجَلِّ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الفِهْرِسْتِ وَصَاحِبُ المُسَارِعِ وَالْمُطَارَحَاتِ وَآخَرُونَ، وَهَذَا التَّفَاعُلُ امْتَدَّ إِلَى أوَائِلِ القَرْنِ

(1) Walbridge (John), Logic in The Islamic Intellectual Tradition: The Recent Centuries, Islamic studies, 39:1 (2000), p 55.

وهي ترجمة مقترحة لـ

«This Tradition of «School Logic» arose despite strong religious opposition to logic in the Islamic World»

(2) See: Walbridge (John), Ibid , p 58. «Islamic logic began in the middle of the eighth century with the earliest translations of Aristotle's logic works but really was not established firmly until about the end of the ninth century when high quality translations of all of Aristotle's logical works and many of their Greek commentaries were in circulation. »

(3) العروبي (عبد الله)، مفهوم العقل، المركز الثقافي العربي-الدار البيضاء، الطبعة ٥، ٢٠١٢م، الصفحة ١١. ينظر كذلك: الديب (عبد العظيم)، العقل عند الأصوليين، دار الوفاء-المنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥. الذي يبين فيه من خلال منهج استقرائي عدم امتثال علماء الاسلام للعقل حتى عند المعتزلة والشيعة الذين يظن أنهم ممن يجعل العقل محط تحكيم بل يجتمعون كلهم في أن الحكم لله وحده، وفي نفس السياق لا يمكن التفاوض عن مؤلف مهم جداً وهو لـ: عدناني (رزيقة)، تعطيل العقل في الفكر الإسلامي، أفريقيا الشرق-الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠١٥.

هـ قَبْلَ الدَّوْلَةِ العَبَّاسِيَّةِ بَلْ أَقْدَمَ مِنْ ذَلِكَ. وَيَذَكِّرُ النِّشَارَ أَنَّ أَوَّلَ رِسَالَةٍ فِي المَنْطِقِ فِي ذَلِكَ العَهْدِ قَدْ كُتِبَتْ سَنَةَ (١٣٤هـ) وَكَانَتْ لِأَسْعَدِ بنِ عَثْمَانَ البَانِيَوِيِّ (١) بِعُنْوَانٍ: «رِسَالَةٌ فِي المَنْطِقِ» (٢).

لَكِنَّ الأَجْدَرَ بِنَا لِدِرَاسَةِ التَّفَاعُلِ، الوُقُوفُ عَلَى تَحْوِمِ هَذِهِ العُلُومِ لِنَجِدَ أَنَّ هُنَاكَ عِلْمًا يُسَكِّلُ الوَاسِطَةَ وَعِلَاقَةَ البَيْنِ، بَيْنَ الفَقِيهِ الأَصُولِيِّ وَالمَنْطِقِ أَلَا وَهُوَ عِلْمُ الكَلَامِ (الفقه الأكبر).

لِنَنْطَلِقَ مِنْ سُؤَالٍ نَجْعَلُهُ تَأْطِيرًا لِتَنَاوُلِنَا وَمُقَارَبَتِنَا: «هَلْ وَظَفَ المُتَكَلِّمُونَ المَنْطِقَ فِي اسْتِذْلَالِهَا تَيْهَمُ؟».

لِنَفْهَمَ أَوَّلًا مَغْضَى مُهِمًا وَهُوَ أَنَّ المُسْلِمِينَ فِي التِّقَايَهُمْ (مَنْحَ أَوْ غَزَوْا لَمْ يَهُمُوا) وَاتِّصَالِهِمْ مَعَ أُمَّمٍ وَحَضَارَاتٍ أُخْرَى مُجَاوِرَةٍ لَهُمْ كَانَتْ لِرَامًا عَلَيْهِمْ وَيَتَحَتَّمُ عَلَيْهِمْ «التَّنَازُلُ عَنِ سُلْطَةِ القُرْآنِ» (٣) فِي مُقَابِلِ الإفْتَاخِ بِأَدْلِيَّةٍ وَبَرَاهِينٍ عَقْلِيَّةٍ «ذَاتِ نَفَازٍ عَامٍّ» (٤) فَهَذِهِ السُّلْطَةُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهَا غَيْرَ الإِنْسَانِ المُسْلِمِ، وَلَا يَصْلُحُ لِهَذَا المَهَامِ بِسِوَى أَبْطَالِ اللِّسَانِ كَمَا يَقُولُ فَا نِإِس Van Ess (٥) وَاصِفًا المُتَكَلِّمِينَ.

كَانَ لِعِلْمِ الكَلَامِ التَّنَاطُرِيُّ نُشُوءٌ مُبَكَّرٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ وَغَيْرِ المُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ القُرْآنَ اسْتُخْدِمَ الحُجَجَ الدِيَالِكِيَّةِ فِي مُنَاقَشَاتِهِ مَا مَرَّةً (٦) فَغَلَبَ هَذَا الطَّبَعُ العِلْمِيُّ عَلَى الأَذْهَانِ، أَقْصَدُ بِنَيْةِ المُحَاجَّةِ فِي القُرْآنِ، فَيَدَا كَانُوا «مُهَيِّئِينَ لِأَسْلُوبِ الفِكْرِ الدِيَالِكِيَّ مِنْ خِلَالِ

(١) أسعد بن عثمان البانيوي: لا توجد له ترجمة.

(٢) نقلا عن: الحارثي (وائل)، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق دراسة تاريخية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، تحت إشراف محمد إبراهيم، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، سنة ٢٠١٠م، وقد أصدرها الباحث تحت عنوان: «علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق، مقارنة في جدلية التاريخ والتأثير» عن مركز نماء للبحوث والدراسات.

(٣) فان إس (جوزيف)، علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثالث للهجرة، الجزء الأول، ترجمة سالمة صالح، الطبعة الأولى، دار الجمل - بيروت، ٢٠٠٨م، الصفحة ٧٦. لم يذكر السنة وغالب الظن أنه ربما إلى نهاية القرن ٢هـ لم يجزم في اعتبار السنة دليلاً.

(٤) فان إس (جوزيف)، المرجع نفسه، الصفحة ٧٦.

(٥) جوزيف فان إس Van Ess ولد سنة ١٩٣٤م، مستشرق ألماني متخصص في الدراسات الإسلامية وحصل على الدكتوراه سنة ١٩٥٩م من جامعة بون بألمانيا خصصها لفكر الحارثي المحاسبي، وذلك تحت إشراف هلموت ريتز، وقد درس في جامعة إبرهارد كارل في توبنغن حتى تقاعده في سنة ١٩٩٩م. (ويكيبيديا).

(٦) كقوله تعالى في الآيات التالية: {٤٠: آل عمران}، {١٧٦: النساء}، {٣١: يونس}... إلخ.

الموقف المحاجج لبيهم ومن خلال المحيط الذي اضطلّموا به أيضاً أو الذي جاؤوا منه كغريس جديدة»<sup>(١)</sup>.

لكن مع ذلك كان يتم الفصل بين الفقيه والمتكلم، فالأول عالم دين ورجل قانون<sup>(٢)</sup> كما يقول فان إس والثاني مجرد «مُتَّفِفٍ»<sup>(٣)</sup> وبالتالي، فالمتكلم لبق في الكلام أكثر منه عارفاً بالفقه حسب فان إس دائماً. في مراحل متقدمة أظهر المتكلمة «كفاعة إهم» ما عاد بالنفع والأثر في الفقه الإسلامي مضمونياً، بواسطة ما أسماه بـ«مُحَاجِجَةٍ تَنَاطُرِيَّةٍ» لكن، المنطق عند المتكلمة كما نبه فان إس، مُلتبس فليس اضطلاحهم كما يقصد عند الفيلسوف أي المنطق الأرسطي وإن هم وظفوا الاستدلال في كلامهم<sup>(٤)</sup>.

يُحَسَبُ لِلْمُتَكَلِّمِينَ (مِنْ هُنَا أَصَالَةُ الْفِكْرِ الْكَلَامِيِّ) تَبَيَّنَتْهُمْ لِلْمَنْطِقِ دَاخِلَ الْمَجَالِ التَّذَاوُلِيِّ الْإِسْلَامِيِّ عَامَّةً، وَدَاخِلَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ خَاصَّةً وَفَقَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْإِجْرَاءَاتِ سِوَاءِ اضْطِلَاحِيَّةٍ أَوْ مَفْهُومِيَّةٍ: بَلْ تَمَرَّدُوا وَكَسَرُوا قَانُونِي الْفِكْرِ الْأَسَاسِيِّينَ عِنْدَ أَرِسْطُو (مَبْدَأُ الثَّالِثِ الْمَرْفُوعِ وَمَبْدَأُ عَدَمِ التَّنَاقُضِ)<sup>(٥)</sup>.

(١) فان إس (جوزيف)، المرجع نفسه، الصفحة ٨١.

(٢) فان إس (جوزيف)، المرجع نفسه، الصفحة ٨٥. عندما رجعنا إلى المعجم الألماني وجدنا أن كلمتي «رجل القانون» و«الفقيه» مترادفتان «Jurist» وفي اللغات اللاتينية عامة. وقد اشتقت من «Jurisprudenz». يعني من كل هذا أنه تعبير موفق كما في أصله العربي فالفقيه شارح في الدين، ويصدر الأحكام في الدين والدنيا. من هنا تقاطع الديني مع السياسي (كارل شميت: اللاهوت السياسي).

(٣) فان إس (جوزيف)، المرجع نفسه، الصفحة ٨٥.

(4) Van Ess (Joseph), The Logical Structure of Islamic Theology, in: Logic in Classical Islamic, Ed. G. E. Von grunebaum, University of California, Los Angeles, 1967, P 239. «We must, however, be careful not to construct a problem that does not exist; we should take into account the ambiguity of the term «logic». The mutakallimun, the Islamic theologians, and the jurists used logical methods, of course, but they did not like mantiq, Aristotelian logic».

(٥) ظهر المنطق المتسامي عندما اعتزل واصل بن عطاء حلقة حسن البصري، وذلك عندما أدرك واصل قصور المنطق الصوري، ولا يكفي إذا ما تعمم كمنهج في مباحث القيم؛ إذ عرف مرتكب الكبيرة بأنه (لا مؤمن ولا كافر) وهذا الرفع لمبدأ الوسط المرفوع (الثالث المرفوع) شكّل أزمة للمنطق الصوري، وحتى حينما بحث بعض المتكلمة المعتزلة والأشاعرة في علاقة صفات الأفعال بالذات الإلهية حيث نظروا لهذه الصفات (لا هي عين الذات ولا هي غيرها) وهو كسر لمبدأ (أ هو أ) أو (أ هو ب). كذلك يبدو جلياً هذا في نظريتهم في الأحوال حيث وصفوا الكليات بأنها أمور ثابتة (لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة) ولا ننسى كذلك ذكرهم للعلاقة بين اللون واللونية ما يشكل ضرباً للمذهب العقلي الذي يمثل ابن سينا، للمزيد بنظر: (عريبي) (محمد ياسين)، الاستشراق وتعريب العقل التاريخي العربي: نقد العقل التاريخي. الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية- الرباط، الصفحة من ٦٩ إلى ٨٠.

وَكَانَتْ آرَاءُ لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْحِطِّ مِنَ الْمَنْطِقِ، بَلْ حَتَّى التَّوْحِيدِي<sup>(١)</sup> يُثْبِتُ إِلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْجَبَائِيَّ (ت ٣٠٣هـ) وَأَبَا هَاشِمٍ (ت ٣٢١هـ) أَلْفَا كُتُبًا فِي نَقْدِ الْمَنْطِقِ<sup>(٢)</sup>.

أَعَادَ فَنان إِس سَبَبَ تَبَايُنِ تَصَوُّرَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِلْمَنْطِقِ الْأَرِسْطِيَّ إِلَى الْحَرَكِيَّةِ السَّرِيعَةِ لِلأَحْدَاثِ وَرَاهِيئَةِ الظَّلْبِ عَلَى المَمَارَسَةِ الْجَجَائِيَّةِ لِلآيِّ مِنَ التَّسَاوُلَاتِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُتَكَلِّمَةِ «الْوَقْتُ الكَافِي لِبلُورَةِ مَنْظُومَةِ اسْتِدْلَالِيَّةٍ مُنْسَقَّةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ وَجَدُوا أَنفُسَهُمْ مَذْفُوعِينَ إِلَى حَوْضِ مُنَاطَرَاتٍ مَعَ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ وَالشُّوْبَةِ عَلَى وَجْهِ السُّرْعَةِ»<sup>(٣)</sup> وَيَحْيَى بن عدي الفَيْلَسُوفِ المِسيحِيِّ (ت ٣٦٤هـ) رَفَضَ الدُّخُولَ مَعَهُمْ فِي مُنَاقَشَاتِهِمْ مُتَدَرِّعًا بِسَبَبِ هُوَ الطَّرِيقَةَ الَّتِي عَالَجُوا بِهَا إِشْكَالَاتِهِمْ وَالْمُضْطَلَّحَاتِ الَّتِي اسْتَخْدَمُوهَا تَخْتَلِفُ عَنِ المَقَاهِيمِ الْأَرِسْطِيَّةِ الَّتِي اعْتَادَ عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>.

وَالدَّلِيلُ فِي هَذَا أَنَّ المُنْكَلِمَةَ كَانُوا يَتَحَاشَوْنَ اسْتِغْمَالَ كَلِمَةِ «مَنْطِقٌ» فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ وَيَصْعُقُونَ مُقَابِلَهَا: «آدَابُ الجَدَلِ»

(١) أبو حيان التَّوْحِيدِي (٤١٤هـ-٩٢٢هـ) فيلسوف ومتصوف ومسلم وأديب بارع، من أعلام القرن الرابع الهجري، عاش أكثر أيامه في بغداد وإليها ينسب. وكان تلميذ السيرافي، وأبي زكريا يحيى بن عدي المنطقي وآخرين، وتلاميذه كانوا علي بن يوسف الفامي، وابن جيكان، وعبد الكريم بن محمد الداودي... ومن أشهر مؤلفاته: الإمتاع والمؤانسة، المقابسات، الصداقة والصدق، البصائر والذخائر، (ويكيبيديا).

(٢) مدراري (يوسف)، **علاقة المنطق بعلم الكلام**، مجلة التفاهم، العدد ٦-٥٩، الصفحة ٣٦٣. وفي نفس السياق يستحضر فان إس أبأ هاشم في افتخاره بنقض كلام أرسطو في المنطق، لكن هذا لم يكشف سوى عن جهله العميق بالمبادئ المنطقية. يقول فان إس في مقاله البنية المنطقية لعلم الكلام:

«It was true that Abu Hashim had boasted of having refuted Aritotle in his Kitab at-Tasaffuh, but in reality he had only revealed his profound ignorance of logical principles»

(٣) مدراري (يوسف)، المرجع نفسه، الصفحة ٣٥٦.

(4) Van Ess (Joseph), Ibid, P 238. «The Christian philosopher and logician Yahyab.Adi (d. 364/974) refused to enter into discussion with them because the way they treated their problems and the terminology they used turned out to be too different from those Aristotelian notions to which he was accustomed».

أو «آداب الكلام» أو «آداب البحث»...<sup>(١)</sup> لَكِنَّ، هَذَا النَّقْدَ «مِنْ جَنَسِ  
النَّقْدِ الْمَوْضُوعِيِّ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ»<sup>(٢)</sup> أَي لَيْسَ رَفْضًا مُطْلَقًا؛ بَلْ  
نَقْدًا يَلْعَضُ أَجْزَاءَهُ فَقَطْ.

حَتَّى ابْنِ حَزْمٍ فِي نَقْدِهِ لِلْمُتَكَلِّمِينَ -وإِنْ يَدَافِعُ سِيَاسِيًّا  
إِدْيُولُوجِيًّا- غَابَ طَرِيقَتُهُمُ الْمُتَّبَعَةَ وَهِيَ طَرِيقَةٌ لَا بُرْهَانِيَّةٌ، لَا  
تَتَعَدَّى دَائِرَةَ الْجَدَلِ وَلَا يَرْقَى إِلَى مُسْتَوَى الْبُرْهَانِ الْحَقِيقِيِّ<sup>(٣)</sup>. وَلَا  
يَتَعَدَّى إِخْضَارِنَا لِمَوْقِفِ ابْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ بِسِوَى اخْتِرَامًا لِأَدَبِيَّاتِ  
الْبَحْثِ الْمَنْهَجِيِّ وَتَقْدِيمِ نَظَرَةٍ بَأْتُورَامِيَّةٍ لِمُخْتَلَفِ الْأَطْرُوحَاتِ  
فِي الْمُتَكَلِّمِينَ دَاخِلِ الْخَرِيْطَةِ الْفِكْرِيَّةِ لِلْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ.  
وَالْمَعْنَى أَنَّ النَّقْدَ الْحَزْمِيَّ لَهُ طَابَعُهُ الْخَاصُّ الَّذِي يَمْتَنِعُنَا  
مِنْ مُمَاتَلَّتُهُ مَعَ سَائِرِ أَلْوَانِ النَّقُودِ الْأُخْرَى مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا<sup>(٤)</sup>.

حَاصِلُ الْكَلَامِ، أَنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ كَانَ «السَّافِدَةَ الَّتِي تَعَرَّفَ مِنْ  
خِلَالِهَا الْمُحَدِّثُونَ وَالْفُقَهَاءُ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ الْعَقْلِيِّ الْمُنْفَكِّ عَنِ  
النَّقْلِ وَالنَّصِ السَّرْعِيِّ»<sup>(٥)</sup>. وَبِهَذَا يَكُونُ عِلْمُ الْكَلَامِ الزُّلْفَى وَالْقُرْبَى  
بَيْنَ عِلْمِي الْمَنْطِقِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ. وَفِي نَفْسِ الْإِضَارِ إِضَارُ  
مَشْرُوعِيَّةِ الْمَنْطِقِ ضَمَّنَ الْعُلُومِ السَّرْعِيَّةِ، نِيْمَمٌ وَجْهٌ دِرَاسَتِنَا  
جِهَةً شَرْعِيَّةَ الْفِقْهِ، أَي الرُّأْيُ فِي الْمَنْطِقِ بَيْنَ رَافِضٍ وَقَابِلٍ.

(1) Van Ess (Joseph), Ibid, p 239. «Theologians avoided the word mantiq, they spoke of adab al-kalam or adab al-jadal\_if they reflected at all about what they were doing».

(٢) مدراري (يوسف)، المرجع نفسه، الصفحة ٣٦٥.

(٣) يفوت (سالم)، نقد علم الكلام بين الظاهرية والحنبلية الجديدة، مجلة دراسات عربية، العددان ٦ و٧، السنة الثالثة والعشرون، نيسان، أيار أبريل، مايو، ١٩٨٧م، الصفحة ٤.

وقد ضمنها يفوت في كتابه «ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس»، دار الثقافة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، الصفحة ٤٥٦.

(٤) يفوت (سالم)، المرجع نفسه، (المجلة/الصفحة ٦)، (الكتاب/الصفحة ٤٥٩).

(٥) مدراري (يوسف)، المرجع نفسه، الصفحة ٣٦٥.

## ★ ٢- الفقهَاءُ فِي مُوَاجَهَةِ مَنْطِقِ يُونَانِيٍّ:

### ١- القَوْلُ الفِئْهِيُّ الرَّافِضُ لِلْمَنْطِقِ اليُونَانِيِّ.. ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَالسِّيُوطِيُّ نَمُودَجًا:

اتَّجَهَ العَرَبُ إِلَى دِرَاسَةِ عُلُومِ الأَوَائِلِ بَعْدَ اِزْدِهَارِ حِرَاكَةِ التَّرْجَمَةِ فِي العَصْرِ العَبَّاسِيِّ، وَقَبْلَهُ العَصْرُ الأَمَوِيُّ كِبْدَايَاتٍ<sup>(١)</sup>، فَكَانَ لِلْمَنْطِقِ النَّصِيبُ الأَوْفَرَ مِنَ الِاهْتِمَامِ. مِمَّا أَدَّى بِهَذَا التَّوْجُّهِ الفِكْرِيِّ النَّاقِدَ إِلَى الاختِلَافِ وَالتَّرَدُّدِ فِي التَّمَوُّفِ بَيْنَ قُبُولِ وَرَفْضِ مِئْنَهُمْ مَن نَاصِرَهُ بِصُورَةٍ كَلِّيَّةٍ، وَمِنْهُمْ مَن نَاصِرَهُ كَلِّيًّا، وَمِنْهُمْ مَن بِالدَّرَاسَةِ انْتَقَدَ أَحَدَ أَجْزَائِهِ أَوْ عُنْصُرًا مِّنْ عَنَاصِرِهِ لِمَا يُوَافِقُ قَوَائِنَ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ وَيَخْدُمُ عُلُومَ الشَّرْعِ وَيُؤَائِمُ بَيْنَتَهُمْ وَمُعْتَقَدَهُمْ وَطَبِيعَتَهُمْ فَأَدْخَلُوهُ إِلَى عُلُومِهِمْ.

بَعْدَ تَرْجَمَةِ الْمَنْطِقِ إِلَى اللِّسَانِ العَرَبِيِّ بَدَأَ الوَعْيُ بِأَهْمِيَّةِ/ حَظَرِ هَذَا العِلْمِ ف«بَدَأَتْ جَوْلَةُ النَّقْدِ وَالتَّقْدِيرِ لِهَذَا العِلْمِ، مِمَّا أَسْفَرَ عَن تَرَدُّدِ مُفَكِّرِي الإِسْلَامِ فِي مَوَاقِفِهِمُ العَامِّ مِّنَ الْمَنْطِقِ حَسَبَ وَجْهَةِ نَظَرِ كُلِّ مِئْنَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وَبِحُكْمِ النَّزْعَةِ التَّقْدِيرِيَّةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا الفِكْرُ الإِسْلَامِيُّ أَيَّ أَنَّ مَرَحَلَةَ النَّقْدِ وَالتَّقْدِيرِ وَالشَّكِّ (أَبُو حَامِدِ الغَزَالِي) كَانَتْ طَبِيعِيَّةً وَصُرُورِيَّةً فِي مَرَحَلَةٍ مَا، وَلِهَذَا تَكُونُ العُرُوزَةُ فِي القَوْلِ بِاختِلَافِ الآرَاءِ إِلَى التَّكْوِينِ، أَي تَكْوِينِ كُلِّ عَقْلِيَّةٍ عَلَى جِدَى وَبِالتَّالِي، يُمَكِّنُنَا

(١) هنالك بعض الانتقادات في انتقال وتعرف العرب على مصنفات أرسطو المنطقية في عصر بني أمية إذ يقال إن أول وأقدم ترجمة كانت لعبد بن المقفع كاتب أبي جعفر المنصور لكن (بول كراوس Paul Craus) يؤكد أن كتب أرسطو لم تترجم مطلقاً من الفارسية إلى العربية؛ بل يواصل أن ابن المقفع لم يكن يعرف السريانية واليونانية مدلاً بما جاء في كتاب ابن النديم وهو الفهرست، وابن النديم يقول إن أول ترجمة للتراث اليوناني كان على يد خالد بن زيد بن معاوية (ت ٨٥ هـ) لولعه بكتب الكيمياء: انظر: ابن النديم، الفهرست، الجزء الرابع، المقالة السابعة، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الصفحة ٣٥٢.

(٢) نعمان (صالح)، تاريخ انتقال المنطق اليوناني إلى العالم الإسلامي، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد ٢، الصفحة ٣٧.

أَنْ نَقْسَمَ مَوْقِفَ مُفَكِّرِي الْإِسْلَامِ إِلَى:

أ. الْفَلَاسِفَةُ الْإِسْلَامِيَّةَ.

ب. الْمُتَكَلِّمِينَ.

ج. عُلَمَاءِ أُصُولِ الْفِقْهِ.

د. الْفُقَهَاءُ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا التَّرْتِيبُ مَقْصُودٌ وَلَيْسَ الْأَمْرُ إِجْرَائِيًّا عَلَى سَبِيلِ سُلْمٍ  
الـ«مَقْبُولِيَّةِ». فَالْفَلَاسِفَةُ أَقْرَبُ قُبُولًا لِمَادَّةِ الْمَنْطِقِ وَاسْتِيعَابِهِ  
ثُمَّ يَلِيهِمُ الْمُتَكَلِّمَةُ: لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ تَجْرِيدًا Abstraction مِنْ عُلَمَاءِ أُصُولِ  
الْفِقْهِ. ثُمَّ يَلِيهِمُ الْفُقَهَاءُ، وَتَجْدُرُ الْإِسَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّفْسِيمَ لَيْسَ  
نَهَائِيًّا بِحَيْثُ قَدْ تَدَاخَلَ الْفِرْقُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

انْقَسَمَ الْفُقَهَاءُ فِي الْمَشْرِقِ إِلَى فَرِيقَيْنِ: الْأَوَّلُ قَبْلَ  
الْمَنْطِقِ مَعَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ وَجْهِهِ الْمَنْهَجِيِّ وَوَجْهِهِ الْمِيتَافِيزِيكِيِّ،  
وَسَيَّاتِي ذِكْرُهُمْ فِي الْفِقْرَاتِ الْقَادِمَاتِ، وَفَرِيقٌ تَمَسَّكَ بِمَوْقِفِ  
الرَّفْضِ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ يَنْقَسِمُ:

- الْأَوَّلُ: تَقْدُّ جَوَانِبِيٍّ؛ فَهِيَ الْمَنْطِقُ وَتَقْدَهُ تَضْجِيحًا  
وَتَحْرِيْرًا لِلْمَنْطِقِ مِنْ قَيْدِ الْمُصْطَلَحِ، وَيُمَثِّلُ ابْنَ  
تِيْمِيَّةَ هَذَا الضَّرْبِ<sup>(٢)</sup>.
- وَالثَّانِي: تَقْدُّ بَرَّانِيٍّ، قَدْ تَجَلَّى عَلَى سَكْلِ قَتَاوٍ بِتَحْرِيمِ  
الْمَنْطِقِ، وَأَخَذْنَا السِّيُوطِي كَنُموذَجٍ تَطْبِيقِيٍّ<sup>(٣)</sup> وَإِلَّا  
فَأِنَّهُمْ كَثُرُ.

(١) نعمان (صالح)، المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٢) سنفصل القول في النقد التيمي للمنطق اليوناني أكثر في الفصل الثاني والحديث هنا سنصيره مهذاً للآتي.

(٣) لم نأخذ ابن الصلاح رغم اشتغال الباحثين عليه في هذه النقطة، والسبب أننا استعملنا كلمة «نقد خارجي External Criticism» والنقد، كما نستعمله نحن باحترام درءاً لأي سهولة في التوظيف كما تساليل إليه الكل دون إدراك حقيقي له، لا يأتي إلا بعد الفهم وابن الصلاح لم يفهم عكس السيوطي الذي يشهد «صون المنطق» له بذلك وإن كان البعض يقول بخلاف هذا، وأن السيوطي مجرد ملخص لما جاء في الكتب ككتاب ابن تيمية في رده على المناطق، فنقول له بمنطق قوله إن ابن رشد هو الذي لخص أورانغون أرسطو لم يفهم إذن هو كذلك، ويستدلون على قولهم بقصة أوردها تاج الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية» عن ضعف السيوطي وعدم تمكنه في المنطق.

## أ. التَّقْدُ الْجَوَانِيُّ.. ابن تيمية نُموذَجًا:

تقي الدين أحمد بن تيمية نُموذَجِيٌّ فِي تَفِيدِهِ لِلْمَنْطِقِ الْأَرِسْطِيِّ. فَالْمَنْطِقُ بِالنَّسْبَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُقَيَّدٌ بِالْعَقْلِ وَلَيْسَ بِمَنْطِقٍ وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّصِدْ لِهَذِهِ الْمَنْطِقِ بِكُلِّ أَوْجِهَةٍ وَتَطْبِيقَاتِهِ إِنَّمَا تَفْدُهُ مِنَ الدَّخْلِ بِوَسَائِلِ الْمَنْطِقِ لِيُبْطَلَ دَعَاوِي الْمَنَاطِقَةِ الَّذِينَ يُسَيِّئُونَ تَوْظِيفَهُ فِي الْقَضَايَا. إِذْ يَقُولُ: «الاسْتِغْنَاءُ عَنِ جُنْسِ هَذَا الْقِيَاسِ شَيْءٌ، وَعَنِ الصَّنَاعَةِ الْقَانُونِيَّةِ الَّتِي يُوزَنُ بِهَا الْقِيَاسُ شَيْءٌ آخَرُ»<sup>(١)</sup>.

وَلَا نَرَى فِي جُمْلَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ هَاتِيهِ إِلَّا إِشَارَةً سَابِقَةً وَهِيَ أَنَّ الْمَنْطِقَ مَنْطِقِيَّاتٍ وَلَا وُجُودَ لِمَنْطِقٍ وَحِيدٍ فِي «مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَوَازِينَ الْأَمْوَالِ لَا يَقْصِدُ أَنْ يُوزَنَ بِهَا الْحَطْبُ وَالرِّصَاصُ دُونَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا مَا أَسْلَمْنَا بِعَكْسِ هَذَا: فَهَلْ خَلَّتْ مُصَنَّفَاتُ مَا قَبْلَ الرَّوَاقِيِّينَ مِنْ مَنْطِقٍ؟ وَهَلْ تَمُنْطَقَتْ حَضَارَاتُ مَا قَبْلَ مَنْطِقِ الْيُونَانِ؟

فِي هَذَا نَجِدُ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ يَسْتَحْضِرُ الْعُلُومَ الرَّيَاضِيَّةَ وَالذِّينَ صَنَّفُوا فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ دُونَ التِّفَاتِ إِلَيْهَا - يَقْصِدُ الصَّنَاعَةَ الْمَنْطِقِيَّةَ - وَأَصْطَلَحَ أَهْلِهَا وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالنَّسْبَةِ لِلصَّنَاعَةِ الطِّبِّيَّةِ وَأَبْقِرَاطِ عِنْدَمَا وَجَدَ الْقُبُولَ أَنْطِلَاقًا مِنْ مُضَادَاتِيَّةِ التِّجَارِبِ وَمَعَ هَذَا لَمْ يَسْتَدْعِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ بَلْ كَانَ قَبْلَ أَرِسْطُو حَتَّى<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا الْأُمُورُ الْعَمَلِيَّةُ الْخُلُقِيَّةُ فَيَقِيلُ - حَسَبَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - فِيهَا الْاِتِّبَاعُ بِصَّنَاعَةِ الْمَنْطِقِ كَالسِّيَاسَةِ مَثَلًا وَلِأَنَّ الْأُمُورَ الْعَمَلِيَّةَ «لَا تَقِفُ عَلَى رَأْيِ كُلِّيٍّ»<sup>(٤)</sup> فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ - السِّيَاسَةُ - لَا يَزِنُ آرَاءَهُ

(١) ابن تيمية (تقي الدين)، مجموع الفتاوى، نقض المنطق، الجزء ٩، تقديم محمود المصري وطه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا- القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، الصفحة ٦.

(٢) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

بِالصَّنَاعَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ. وَفِي إِشَارَةٍ أُخْرَى إِلَى دَمِّ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ الَّذِي لَا فَايْدَةَ فِيهِ، أَيِ السَّيِّدِ وَالْبَلِيغِ مِنَ الْقَوْلِ (١).

تَوَاتَرَ الْبَاحِثُونَ قَوْلًا مَشْهُورًا لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَالَّذِي آتَى فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، يَقُولُ فِيهِ: «كُنْتُ دَائِمًا أَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذِّكْرُ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ» (٢). وَالْمَلَاخِظُ مِنْذُ الْبِدَايَةِ أَنَّهُ أَصَافَ لِـ«مَنْطِقٍ» وَصَفًا مُضَافًا «يُونَانِيٌّ» وَالْقَصْدُ مَعْلُومٌ، وَيَتَابِعُ فِي نَفْسِ السِّيَاقِ «وَتَبَيَّنَ لِي أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنْطِقِ هُوَ مِنْ أُصُولِ فَسَادِ قَوْلِهِمْ فِي الْإِلَهِيَّاتِ» (٣). وَالْمُرَادُ هُنَا الْقَوْلُ بِامْتِزَاجِ الْمَنْطِقِ بِمِثَاقِ الْيُونَانِ وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا عَدَمُ اخْتِزَافِ الْمُتَكَلِّمَةِ الْأَوَائِلِ كَالْأَشْعَرِيِّ وَالْجَوِينِيِّ لِتَبَايُنِهِ مَعَ عَقَائِدِ الشَّرْعِ.

يُعَبِّرُ الرَّجُلُ عَنِ وَضْعَانِيَّةِ الْمُصْطَلَحِ الْمَنْطِقِيِّ الْبَحْثِيِّ، أَيِ لَيْسَ حَقِيقَةً ثَابِتَةً فِي النَّفْسِ «لِأُمُورٍ مَعْقُولَةٍ تَقِفُ فِيهَا الْأُمَّمُ كَمَا يَدَّعِيهِ هَؤُلَاءِ فِي مَنَاطِقِهِمْ» (٤). وَيَقُولُ فِي هَذَا الصَّدَدِ: «كَانَ الْعُقَلَاءُ الْعَارِفُونَ يَصِفُونَ مَنَاطِقَهُمْ بِأَنَّهُ أَمْرٌ اضْطِلَاجِيٌّ، وَضَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيُونَانِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعُقَلَاءُ» (٥). إِنَّ هَذِهِ النُّقْطَةَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لِيُشَكِّلَ لِلنَّاطِرِ الْمُعَاصِرِ مَحَظَّ دَهْشَةٍ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُغَيِّبُ الْآنَ، مِنْ أَهَمِّ مَسَائِلِ تَأْصِيلِ تَرَاثِنَا الْفَلَسَفِيِّ Philosophical Terminology غَامَّةً، وَالْمُصْطَلَحِ الْمَنْطِقِيِّ Logical Terminology خُصُوصًا، وَإِعْمَالَهُ وَنَشْرَهُ (٦). مَعْنَاهُ الدَّعْوَةُ إِلَى لُغَةٍ اضْطِلَاجِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، أَيِ لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى «الْعُقَلَاءِ» إِذَا مَا أَرَادَ طَلَبَ هَذَا الْعِلْمَ الْوُقُوفَ عَلَى التَّغْيِيرِ بِلُغَتِهِمْ، مِثْلَ: فِيلَاسُوفِيَا، سِوَفَسُطِيقَا، أَنَالُوطِيقَا، آتُولُوجِيَا، قَاطِيفُورِيَا (٧).

وَأَيْضًا لَا يَجْعَلُ الرَّجُلُ الْمَنْطِقَ مِنْ شُرُوطِ الْاجْتِهَادِ وَلَا يَقُولُ

(١) اعتراض لغوي أي قاعدتي التبيين والإيجاز، للمزيد انظر استهلالنا لهذا المبحث.

(٢) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ٤٠.

(٣) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ٤٠.

(٤) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ٨٢.

(٥) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ٨٢.

(٦) انظر تصدير المؤلف المهم والجاد في مجاله: الأعمش (عبد الأمير)، المصطلح الفلسفي عند العرب، دار التنوير-بيروت، ودار كيوان -دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

(٧) ابن تيمية (تقي الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ٨٢.

يَعْدَمُ وَثُوقِيَّةَ عِلْمٍ إِذَا مَا لَمْ يُوزَنْ بِهِ<sup>(١)</sup>؛ فَلِكُلِّ مِيزَانِهِ أَيُّ كُلِّ أُمَّةٍ  
تَنَمَّازُ بِمِيزَانِهَا حَتَّىٰ لَمْ تَسْمَعْ قَطُّ بِمَنْطِقِ الْيُونَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَتَرْكِيبًا لِمَا سَلَفَ ذِكْرُهُ يَذْهَبُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَى الْقَوْلِ بِفَسَادِ  
رُجُوعِيَّةِ الْقَائِلِ بِأَنَّ مَنْطِقَ الْيُونَانِ مِيزَانُ الْمَوَازِينِ الْعَقْلِيَّةِ<sup>(٣)</sup>،  
وَكَذَلِكَ بِفَسَادِ الْقَوْلِ الرَّاعِمِ بِأَنَّ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ  
تَغْصِمُ مُرَاعَاتِهَا الذَّهْنَ أَنْ يَزِلَّ فِي فُكْرِهِ فَ«لَوْ اخْتَجَّ الْمِيزَانُ  
إِلَى مِيزَانٍ، لَزِمَ التَّسْلُسُلُ»<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّ فِطْرَةَ الْإِنْسَانِ إِذَا مَا كَانَتْ  
صَّحِيحَةً وَقَوِيْمَةً فَإِنَّهَا تَزِنُ بِالْمِيزَانِ الْعَقْلِيِّ<sup>(٥)</sup> لَا مَخَالَةً، أَمَّا  
الْفِطْرَةُ الْبَلِيدَةُ فَلَا تَزِيدُهَا الْمَنْطِقُ إِلَّا بِلَادَةً<sup>(٦)</sup>.

وَمِنْهُ فَإِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تُكْشِفُ عَنْ حِيَادِيَّةِ السَّأُولِ التَّيْمِي  
بِوَاسِطَةِ الصَّنَاعَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيَّ؛ إِذْ لَا يَجْعَلُهُ كُلُّهُ  
حَقًّا، وَقَدْ بَيَّنَّ مَكَامِنَ الزَّلَلِ فِي آلَةِ الْيُونَانِ الْقَانُونِيَّةِ<sup>(٧)</sup>، وَبِمَا  
يُوجِبُ تَعَلُّمَ هَذَا «الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيَّ».

وَحَسَبَ طَهَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَإِنَّ تَقْرِيْبَ الْعُلُومِ الْمَنْقُولَةِ إِلَى مَجَالِ  
التَّدَاوُلِ الْعَرَبِيِّ يُوجِبُ تَحْرِيجَهَا عَلَى مُقْتَضِيَّاتِ ثَلَاثِ: اللُّغَةِ وَالْعَقِيدَةِ  
وَالْمَعْرِفَةِ. وَبِالتَّالِيِ فَأَفْضَلُ مَنْ مَارَسَ هَذَا التَّقْرِيْبِ:

- تَقْرِيْبُ لُغَوِيٍّ: ابْنُ حَزْمٍ.
- تَقْرِيْبُ عَقْدِيٍّ: الْغَزَالِي.
- تَقْرِيْبُ مَعْرِفِيٍّ: ابْنُ تَيْمِيَّةِ<sup>(٨)</sup>.

(١) استعمل مصطلح الميزان للدلالة على المنطق: علم الميزان (أنظر الصفحة ٣ من بحثنا هذا).

(٢) ابن تيمية (تقى الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ٨٣.

(٣) ابن تيمية (تقى الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١١٦.

(٤) ابن تيمية (تقى الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١١٦.

(٥) بالنسبة لمفكري الإسلام فإنهم يضعون فرقا بين الميزان العقلي الذي أنزله الله والميزان الأرسطي اليوناني.

(٦) ابن تيمية (تقى الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١١٦.

(٧) ابن تيمية (تقى الدين)، المرجع نفسه، الصفحة ١٢٩.

(٨) عبد الرحمن (طه)، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي-الدار البيضاء، الطبعة الثانية، التاريخ لا يوجد، الصفحة ٣٢٩.

وَعَلَيْهِ، فَهَذَا يُوضِّحُ الْأَهَمِّيَّةَ الْكُبْرَى الَّتِي قَامَ بِهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَقِيقَةً.

## ب- النَّقْدُ الْبَرَّانِيُّ.. السِّيُوطِيُّ أُنْمُودَجًا:

النَّقْدُ النَّازِيُّ نَقْدٌ بَرَّانِيٌّ عَلَى سَكْلِ فَتَاوَى تَقْضِي بِتَحْرِيمِ الْمَنْطِقِ وَالِاسْتِغَالِ بِهِ. وَإِنَّمَا نَرَى أَنَّ الْهَاجِسَ الْأَكْبَرَ لَدَى هَوْلَاءِ الْفُقَهَاءِ جُمْلَةً، سَوَاءً نَقَدْنَاهُمْ لِلْفَلَسَفَةِ أَوْ الْمَنْطِقِ أَوْ الْإِلَهِيَّاتِ، هُوَ هَاجِسُ التَّفْرِيقَةِ وَالِانْقِسَامِ وَلَا تَكَادُ تَجِدُ مُحَرِّمًا لِهَذِهِ الْعُلُومِ إِلَّا وَتَرَاهُ، مُصْرَحًا أَوْ مُصَمَّنًا، يَتَنَرَّسُ بِالتَّفْرِيقَةِ ضِدًّا فِي التَّعَاطِي لِعُلُومِ الْأَوَائِلِ.

اسْتَنَدَ السِّيُوطِيُّ فِي تَحْرِيمِهِ لِلْمَنْطِقِ إِلَى تَقْوِيلِ الْأَيْمَةِ (إمام الحرمين، ابن الصباغ، صاحب الشامل، ابن القشيري، نصر المقدسي، العماد بن يونس، ابن بندار، ابن عساكر، ابن الأثير، ابن الصلاح...) فِي مَنَعِ النَّظْرِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ<sup>(١)</sup>، مُسْتَعْمِلًا الْقِيَاسَ؛ إِذْ كَانَ يَحْرِمُ الْمَنْطِقَ قِيَاسًا عَلَى تَحْرِيمِهِمُ الْكَلَامَ لِاسْتِزَاكِهِمَا فِي الْعِلَّةِ.

وَيَعِدُ السِّيُوطِيُّ الْفَقْهَ أَشْرَفَ الْعُلُومِ؛ فَإِنْ كَانَتْ -كَمَا يُقُولُ- فَرَضَ كِفَايَةً فَكَيْفَ بِالْمَنْطِقِ أَنْ يَكُونَ فَرَضَ عَيْنٍ كَمَا يُقَالُ؟ ثُمَّ يَجْعَلُ قَائِلَهُ «كَافِرًا أَوْ مَغْتَوِّهَا لَا يَعْقِلُ»<sup>(٢)</sup>.

يُضِيفُ كَذَلِكَ بِأَنَّ التَّوَجِيدَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَنْطِقِ وَأَنَّ مِثْلَ «هَذَا لَا يَخْتَاجُ إِلَى مَنْطِقٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَالْعَوَامُّ وَالْأَجْلَافُ كُلُّهُمْ مُؤْمِنُونَ بِهَذَا الطَّرِيقِ»<sup>(٣)</sup>. وَفِي إِظَارِ رَدِّهِ عَلَى الْغَزَالِيِّ الَّذِي يَقُولُ

(١) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تعليق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية- بيروت، لم يوجد تاريخ وعدد الطبعة، الصفحة ١٠٤ و١٤ وما بعدها. انظر: جلال الدين السِّيُوطِيُّ: القول المشرق في تحريم المنطق، تحقيق السيد محمد سيد عبد الوهاب، دار الحديث- القاهرة، ٨-٢٠٠٨م، ١٣٨ وما بعدها. كذلك ينظر: جلال الدين السِّيُوطِيُّ: القول المشرق في تحريم المنطق ضمن: الحاوي للفتاوى، الجزء الأول، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، الصفحة ٢٤٤ و٢٤٥. (الرسالة الموجودة في الحاوي غير الكتاب الذي يحمل نفس الاسم وإن جاءا تقريبًا بنفس المضامين. وفي بعض الطبعات تسقط التسمية ونظن أنها من إضافة النساخ.

(٢) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، الحاوي للفتاوى، المرجع نفسه، الصفحة ٢٤٥.

(٣) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، الحاوي للفتاوى، المرجع نفسه، الصفحة ٢٤٥.

يَأَنَّ مَنْ لَا مَكْنَةَ لَهُ فِي الْمَنْطِقِ فَلَا يُوثِقُ فِي عُلُومِهِ وَفَتْوَاهُ لَا تَصِحُّ يَقُولُ يَأَنَّ الْمَنْطِقَ إِنَّمَا دَخَلَ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ قَرَابَةَ (١٨٠هـ) وَكَانَ قَبْلَ هَذَا النَّارِيخِ الْأَجْتِهَادُ وَالسُّنُّ دُونَ مَعْرِفَةِ بِالْمَنْطِقِ «وَقَدْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ غَالِبُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَقْيَظُنْ عَاقِلٌ مِثْلَ هَذَا الظَّنِّ؟»<sup>(١)</sup>. وَيَسْتَحْضِرُ الشَّافِعِيُّ الَّذِي دَوَّنَ أَصُولَ الْفِقْهِ وَذَمَّهُ لِلْمَنْطِقِ<sup>(٢)</sup>: فَكَيْفَ إِذْنُ يَجْعَلُ عَاقِلٌ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْفَتْوَى أَنْ يَعْلَمَ بِالْمَنْطِقِ؟.

يُرْفُضُ كَذَلِكَ اسْتِعْمَالَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمَنْطِقِيَّةِ فِي مَبَاحِثِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بَلْ تُعَدُّ عِنْدَهُ مِنَ الْمُسْتَشْنَعَاتِ<sup>(٣)</sup>: حَيْثُ إِنَّ الْمَنْطِقِي إِذَا تَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ فُفْهِيَّةٍ أَخْرَجَهَا عَلَى قَوَاعِدِ عِلْمِهِ فَيُخْطِئُ وَلَا يُصِيبُ مَا يَقُولُهُ الْفَقْهَاءُ، وَلَا يَجْرِي مَجْرَى قَوَاعِدِهِمْ، وَيَسْتَعْرَبُ مِمَّنْ يَسْتَعْلِجُ فِي الْمَنْطِقِ وَيَتْرُكُ الْحَدِيثَ وَالتَّفْسِيرَ وَعُلُومَ الْقُرْآنِ «تَسَاءَلَهُمْ بِالْمَعْقُولِ عَنِ الْمَنْقُولِ»<sup>(٤)</sup>. لَكِنْ هَلْ اسْتَرْتَضَ الْمَنْطِقِي إِذَا مَا أَرَادَ التَّمَنُّقَ تَرَكَ عُلُومَ الْقُرْآنِ وَعُلُومَ الْحَدِيثِ؟

مِنْ خِلَالِ إِطْلَاعِنَا عَنْ نُقُولِ السِّيُوطِيِّ وَتَحْلِيلِنَا النَّقْدِيِّ لِخَطَايِهِ الَّذِي يَتَّحَدَّثُ فِيهِ عَنِ الْمَنْطِقِ يَتَبَيَّنُ بَجَلَاءٍ أَنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَهُ فِي تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ الْمَنْطِقِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عِلَّةِ التَّحْرِيمِ لِجَلْمِ الْكَلَامِ خَشْيَةَ إِثَارَةِ الشُّبُهَةِ وَالانْجِرَارِ إِلَى الْبِدْعِ: لَكِنْ مَا الْقَوْلُ فِي الدَّلَائِلِ الْإِقْنَاعِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالَّتِي جَاءَتْ فِي بَعْضِ مَضَامِينِهِ حَامِلَةً وَمُخَرَّجَةً عَلَى قَوَاعِدِ الاسْتِدْلَالِ الْمَنْطِقِيِّ<sup>(٥)</sup>؟

- (١) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، الحاوي للفتاوى، المرجع نفسه، الصفحة ٢٤٥. أنظر كذلك: صون المنطق والكلام، المرجع نفسه، الصفحة ١٤.
- (٢) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، صون المنطق والكلام، المرجع نفسه، الصفحة ١٥. والحاوي للفتاوى (١٣٤٤). والقول المشرق في تحريم المنطق، الصفحة ١٥٣.
- (٣) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، القول المشرق في تحريم المنطق، المرجع نفسه، الصفحة ١٣٦.
- (٤) السِّيُوطِيُّ (جلال الدين)، القول المشرق في تحريم المنطق، المرجع نفسه، الصفحة ١٥٣. نُقِلَ عَنِ السِّيُوطِيِّ أَنَّهُ شَكَرَ اللَّهَ (أَنْظَرَ كِتَابَهُ هَاتِهِ) لِتَرْكِهِ الْمَنْطِقَ فَجَازَاهُ اللَّهُ عَلَى هَذَا التَّرْكِ سَعَةَ الْمَعْرِفَةِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ.
- (٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: ٢٢] هَذَا الْآيَةُ مِنْ أَعْظَمِ الْأَدْلَةِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ إِقْنَاعِي رَامَ تَخْرِيجَهُ عَلَى قَوَاعِدِ الاسْتِدْلَالِ الْمَنْطِقِيِّ. انظر: السِّيُوطِيُّ، صون المنطق والكلام، الصفحة ٢٠.

## ٢-١ القَوْلُ الْفِئْهِ الْمَنَاصِرُ لِلْمَنَطِقِ الْيُونَانِيِّ.. الغزالي نَمُودَجًا:

الْكِتَابَةُ عَنِ الْغَزَالِيِّ (١٠٥٨-١١١١) كِتَابَةُ عَلَى الْمُعْتَرِكِ وَمُغَامَرَةُ جَسُورَةَ تَحْفَهَا الْوُعُورَةُ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ رَجِيَّتِنَا أَلَا يُفْهَمُ كَلَامُنَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقُولُ بِاسْتِنْفَادِ الْإِمْكَانَاتِ وَالْمُمْكِنَاتِ الْبَحْثِيَّةِ فِي حُقُولِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْفِكْرِيَّةِ؛ لَكِنَّا ضِدَّ كُلِّ كِتَابَةٍ إِجْزَائِيَّةٍ شَاغِرَةِ الْمَعْنَى وَالْمَبْنَى؛ إِنَّهَا بِالْأُخْرَى كِتَابَةُ بِالْوُثْبِ وَالْقَفْزِ قَفْزُ الْقَائِلِ عَلَى الْقَوْلِ لِيَقُولَ<sup>(٢)</sup>.

الغزالي مِنْ كِبَارِ مَفْكَرِي وَشَخْصِيَّاتِ الْإِسْلَامِ وَالَّتِي يُصَالُهَا الْإِلْتِبَاسُ؛ إِذْ يَسْهَلُ أَحْيَانًا التَّكْهُنُ وَالنَّبُّو بِمَوْقِفِ قَيْلَسُوفِ مَا فِي مَسْأَلَتِهِ مَا أَنْطَلَقًا مِنْ مَذْهَبِهِ، لَكِنَّ أَبُو حَامِدِ الْغَزَالِيِّ صَعِبَ إِذْرَاجُهُ تَحْتَ نَسَقِ مَعْيِينِ وَرَدَّهُ إِلَى ثَوَابِتِ فِكْرِيَّةٍ وَإِنْتِمَاعَاتِ فُلْسَافِيَّةٍ؛ فَالرَّجُلُ جَالٌ مُجْمَلٌ بَسَاتِينِ الْعُلُومِ، وَهَذَا اللَّـهِ الْإِزَامِ تَنَبَّهَ إِلَيْهِ ابْنُ رَشْدِ<sup>(٣)</sup> فِي فَصْلِهِ لِلْمَقَالِ<sup>(٤)</sup>، وَتَنَجَّلَى مَرْتَبَتَهُ

(١) فِي صَعُوبَةِ الْكِتَابَةِ عَنِ الْغَزَالِيِّ يَنْظُرُ: الْبُوغَالِيُّ (مُحَمَّدٌ)، حُضُورُ أَبِي حَامِدِ الْغَزَالِيِّ فِي كِتَابَاتِ د. عَبَّاسِ أَرْحِيلَةَ، ضَمِنَ: التَّرَاثُ وَالتَّأْصِيلُ عِنْدَ عَبَّاسِ أَرْحِيلَةَ: أُبْحَاثٌ.. قَرَاءَاتٌ.. شَهَادَاتٌ، إِعْدَادٌ وَتَسْيِيقٌ مُوَالِي يُوْسُفِ الْإِدْرِيسِيِّ، مُؤَسَّسَةُ الْبَشِيرِ لِلتَّعْلِيمِ الْخُصُوصِيَّ- مَرَاكُشِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ٢٠١٣م، الصَّفْحَةُ ٨٠-١٨١.

(٢) أَصْدَرَ حَدِيثًا عَبْدُ السَّلَامِ بِنَعْبِدِ الْعَالِي كِتَابًا أَسْمَاهُ «الْكِتَابَةُ بِالْقَفْزِ وَالْوُثْبِ» وَقَدْ اقْتَبَسَ هَذَا الْعَنْوَانَ مِنْ عَبْدِ الْفَتَّاحِ كَيْلِيطُو، وَالْكِتَابَةُ بِالْوُثْبِ يَقْصِدُ بِهَا الْإِنْتِقَالَ الْمَفَاجِئَ مِنْ مَوْضُوعٍ لِآخَرَ وَعَدَمَ الْإِتِّزَامَ بِمَوْضُوعٍ وَاحِدٍ وَعَدَمَ الْإِنْتِقَالَ يَمِينًا أَوْ يَسَارًا. وَقَدْ كَانَتْ كِتَابَةً الْجَاحِظِ، وَهُوَ أَكْبَرُ كَاتِبِ عَرَبِيٍّ، مَتَمِيزُهُ بِهَذِهِ الْاسْتِطْرَادَاتِ الْمُتَمَتِّلِيَّةِ وَهِيَ اسْتِطْرَادَاتُ شَاعِرِيَّةٍ خَوْفًا مِنْ مَلَلِ الْقَارِئِ؛ وَبِهَذَا يَكُونُ الْجَاحِظُ مُؤَسَّسًا لِفَنِّ الْاسْتِطْرَادِ، لَكِنَّا أْفْرَغْنَا الْمِصْطَلَحَ مِنْ حَمُولَتِهِ وَاسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ السِّيَاقُ لَنَا.

(٣) يَدْرُسُ الْبَاحِثُونَ اتِّصَالَ ابْنِ رَشْدِ بِالْغَزَالِيِّ مِنْ كِتَابِهِ «تَهَافُتِ التَّهَافَاتِ» إِلَّا أَنْ كُلَّ فِكْرِ ابْنِ رَشْدِ بِشَكْلِ عَامٍ هُوَ مَحَاوَرَةٌ مَعَ الْغَزَالِيِّ حَيْثُ إِنَّ أَوَّلَ مُؤَلِّفٍ لِابْنِ رَشْدِ كَانَ «مُخْتَصِرُ الْمَسْتَصْفَى»، وَهَذَا مَا يُوَضِّحُ عَظَمَةَ الْغَزَالِيِّ فِي مَجْمَلِ تَارِيخِ الْفُلْسَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مُشْرِقًا وَمَغْرِبًا (يَنْظُرُ: مَقْدَمَةُ جَمَالِ الدِّينِ الْعَلَوِيِّ لِمُخْتَصِرِ الْمَسْتَصْفَى). فَالْغَزَالِيُّ يَكُونُ مَعَ الْأَشْعَارَةِ أَشْعَرِيًّا وَمَعَ الْمَتَّصُوفَةِ مَتَّصُوفًا وَمَعَ الْفُلَاسِفَةِ فِيلْسُوفًا... وَهَذَا رُبَّمَا مَا أَرْجَعُ ابْنَ رَشْدِ فِي مَحَاوَلَتِهِ الْبَحْثِ عَنْ مَدْخَلِ مَنَاسِبٍ لِدِرَاسَةِ وَنَقْدِ فِكْرِ الْغَزَالِيِّ.

(٤) ابْنُ رَشْدِ (أَبُو الْوَلِيدِ)، فَصْلُ الْمَقَالِ فِيمَا بَيْنَ الْحِكْمَةِ وَالشَّرِيعَةِ مِنْ اتِّصَالِ، دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ مُحَمَّدِ عِمَارَةَ، دَارُ الْمَعَارِفِ- الْقَاهِرَةِ، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، الصَّفْحَةُ ٥٢-٥٣.

«وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ رَامَ بِذَلِكَ تَنْبِيهِ الْفِطْرِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَذْهَبًا مِنْ الْمَذَاهِبِ فِي كِتَابِهِ، بَلْ هُوَ مَعَ [الْأَشْعَرِيَّةِ] أَشْعَرِيٍّ، وَمَعَ الصُّوفِيَّةِ صُوفِيٍّ، وَمَعَ الْفُلَاسِفَةِ فِيلْسُوفٍ، وَحَتَّى أَنَّهُ كَمَا قِيلَ:

يَوْمًا يَمَانُ إِذَا لَقِيَتْ ذَا يَمَنِ \*\*\* وَإِنْ لَقِيَتْ مَعْدِيَا فَعِدْنَانُ..»

الفكرية في محاولته التوفيق Reconcile بين المنطق الأرسطي مع العلوم الإسلامية وأظهرت مؤلفاته في المنطق بعمق فهمه لهذه المادة العلمية (المنقذ من الضلال، معيار العلم، محك النظر، القسطاس المستقيم، المستصفي، مقاصد الفلاسفة)<sup>(1)</sup>. وبالتالي، فكيف إذن تعامل حجة الإسلام مع منطق اليونان؟ وهل كان موقفه إستمياً مخلصاً أم أنه كان مجرداً تموقف عقائدي؟

سنقارِبُ مؤلفات الغزالي المنطقية حسب الترتيب الذي وضعه عبد الرحمن بدوي (في صحة النسبة وموتها)<sup>(2)</sup>، لنسكّل تصوّراً عاماً وبأنورامياً لموقفه من منطق اليونان.

## 1- كتاب مقاصد الفلاسفة:

يسنهلُ الغزالي كتابه هذا بدياجة تُقسّم علوم الفلاسفة إلى علوم أربعة: الرياضيات والمنطقيات والطبيعات والإلهيات؛ فأخذ يفضّل كل علم على حدة، لا لنقده وبيان تهافت حججهم في هذه العلوم ولكن لعرض «مقاصدهم» ومواقفهم «من غير تمييز بين الحق منها والباطل، بل لا أقصد إلا تفهيم غاية كلامهم من غير تطويل، بذكر ما يجري مجرى الحشو والزوائد الخارجة عن المقاصد»<sup>(3)</sup> أي أنّ مزلة الوُفوف على فساد حججهم ومداهبهم لا يأتي إلا بعد الإحاطة بمداركهم<sup>(4)</sup>.

ففي القسم الأول يُناقش طيبة المنطق الذي مفضّده intention تفضيب طرق الاستدلالات وأما الخطأ فيه فهو نادر (أي كثرة الصواب) والخلاف واقع في مصطلحات وإبراداته

(1) See: Vural (Mehmet), *Classic Logic of Al-Ghazali Methodology*, Journal of Islamic Research, Vol 3 No 2 December 2010, p 143-144.

(2) بدوي (عبد الرحمن)، مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الثانية، 1977م.

(3) الغزالي (أبو حامد)، مقاصد الفلاسفة، حققه وقدم له محمود بيجو، مطبعة الصباح- دمشق، الطبعة الأولى، 2000م، الصفحة 10.

(4) الغزالي (أبو حامد)، المرجع نفسه، الصفحة 10.

فَقَط دُونَ الْمَعَانِي وَالْمَقَاصِدُ<sup>(١)</sup>.

فِي هَذَا التَّمْهِيدِ يُمَكِّنُنَا أَنْ نَسْتَشْفَّ مَكَانَةَ الْمَنْطِقِ فِي عَدِيدِ الْعُلُومِ الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَهَدَفِهِ وَطَبِيعَتِهِ لَكِنَّ الْغَزَالِي، كَمَا نَرَى، لَا يَجْعَلُ مَكَانَةَ الْمَنْطِقِ مُطْلَقَةً<sup>(٢)</sup> وَبِالْتَّالِي، فَلَا نَسْتَنْجِ مِنْ هَذَا إِلَّا أَنَّ الْغَزَالِي فِي تَنَاوُلِهِ لَا يُفْصِلُ الْمَنْطِقَ عَنِ الْعُلُومِ الْأُخْرَى، وَكَذَلِكَ يَعْتَبِرُ «هَدَفَ الْمَنْطِقِ هُوَ كَمَا لُ النَّفْسِ وَالسُّلُوكِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ نَظْرَةً أُخْلَاقِيَّةً لِلْمَنْطِقِ بِوَضْفِهِ إِنْسْتِمُولُوجِيًّا»<sup>(٣)</sup>. وَالْمَعْنَى أَنَّ وَرَاءَ الْمَنْطِقِ وَالتَّمَنْطِقِ «سَعَادَةٌ أَبَدِيَّةٌ»<sup>(٤)</sup> مِنْ خِلَالِ التَّرْكِيبِ وَالتَّحْلِيلِ.

وَيَأْتِي أَبُو حَامِدٍ بَعْدَ هَذَا لِتَقْسِيمِ الْمَنْطِقِ إِلَى فُنُونٍ خَمْسَةٍ وَهِيَ تَكَامِلِيَّةٌ هَدَفُهَا تَحْقِيقُ أَثَرِ عَامٍ وَهُوَ الْحُدُودُ وَالِاسْتِدْلَالَاتُ الصَّحِيحَةُ، وَهِيَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ مُصَنَّفَةٌ:

- أ. الفَنُّ الْأَوَّلُ: فِي دَلَالَةِ الْأَلْفَازِ.
- ب. الفَنُّ الثَّانِي: فِي الْمَعَانِي الْكُلِّيَّةِ وَاخْتِلَافِ نِسْبَتِهَا وَأَقْسَامِهَا.
- ج. الفَنُّ الثَّلَاثُ: فِي تَرْكِيبِ الْمُفْرَدَاتِ وَأَقْسَامِ الْقَضَايَا.
- د. الفَنُّ الرَّابِعُ: فِي تَرْكِيبِ الْقَضَايَا.
- ه. الفَنُّ الْخَامِسُ: فِي لَوَاقِحِ الْقِيَاسِ وَالْبُرْهَانِ.

الْحَاصِلُ بِوَجْهِ عَامٍ أَنَّ «مَقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ» نَصٌّ تَفْرِيحِيٌّ وَتَلْخِيصِيٌّ؛ فَبِي مَقْصِدِهِ الْأَسْمَى لَا يَنْجِي لِلْمُتَلَقِّي سِوَى تَقْدِيمِ قَضِدِ الْمُتَفَلِّسِفَةِ بِجَلَاءٍ وَأَمَانَةٍ رَفْعًا لِأَيِّ اسْتِغْلَاقٍ أَوْ حَسْوٍ وَكُلِّ الْأَلْفَازِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنْطِقِيَّةً بَحْثًا: التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ،

(١) الغزالي (أبو حامد)، المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢) عنيات (عبد الكريم)، الغزالي والمنطق.. هل نجح في أسلمة المنطق؟، مجلة الكلمة، المجلد ٢٠، العدد ٨.

(٣) عنيات (عبد الكريم)، المرجع نفسه.

(٤) الغزالي (أبو حامد)، المرجع نفسه، الصفحة ١٣.



الْحَدِّ وَالْقِيَّاسِ، الِاسْتِيفَاءَ وَالْتَمَثِيلُ، الدَّلَالَةَ وَالْمُقَدَّمَاتِ، الْقَضِيَّةَ  
الْحَمَلِيَّةَ وَالْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ... ثُمَّ يَجْدُرُ بِنَا الإِشَارَةَ إِلَى خَاصِيَّةِ  
هَيْكَلِيَّةِ فِي الْمَوْلَفِ -قَيْدِ الْمُقَارَبَةِ- وَهِيَ أَنَّ الْفُنُونَ الْخَمْسَةَ  
تُنَابِقُ هَيْكَلَةَ وَبَيِّنَةَ الْأَرْعَانُونَ.

- أ. الْفَنُّ الْأَوَّلُ وَالْفَنُّ الثَّانِي: الْمَقُولَاتُ (قَاطِيغُورِيَّاس).
- ب. الْفَنُّ الثَّلَاثُ: الْعِبَارَةُ (بَارِي أَرْمِينِيَّاس).
- ج. الْفَنُّ الرَّابِعُ: التَّحْلِيلَاتُ الْأُولَى (أَنَالُوطِيغَا أُولَى). وَيُقَارِبُ  
جُزْءَهُ الْأَخِيرُ كِتَابَ الْأَغَالِيِطِ (السُّوفِسْطِيغَا).
- د. الْفَنُّ الْخَامِسُ: التَّحْلِيلَاتُ الثَّانِيَّةُ (أَنَالُوطِيغَا ثَانِيَّة) <sup>(١)</sup>.

## ٢- كتاب معيار العلم في فن المنطق:

«مَعْيَارُ الْعِلْمِ» وَيُسَمَّى كَذَلِكَ «مَعْيَارَ الْعَقْلِ» لَدَى الْغَزَالِيِّ  
وَهُوَ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَنَاطِقَةِ «الْمَنْطِقُ» لِتَوَاضُعِهِمْ عَلَيْهِ. فَحُجَّةُ  
الْإِسْلَامِ فِي اضْطِلَاحَاتِهِ لِلْمَنْطِقِ فِي مُجْمَلِ مُؤَلَّفَاتِهِ الْعَقْلِيَّةِ  
يُسَمِّيهِ (كِتَابُ النَّظَرِ، كِتَابُ الْجَدْلِ، مَدَارِكُ الْعُقُولِ، مِيزَانُ  
الْعُلُومِ...) تَضْرِيحاً بِعَدَمِ خُصُوصِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ عَلَى النُّحْبَةِ  
الْمُتَفَلْسِفَةِ <sup>(٢)</sup>.

إِنَّ كِتَابَ «مَعْيَارِ الْعِلْمِ»، كَمَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ الْبَاجِثُونَ، الْجُزْءُ  
الثَّلَاثُ بَعْدَ كِتَابِي الْإِلَهِيِّ وَالطَّبِيعِيِّ فِي مُصَنَّفِهِ الْمَشْهُورِ  
«تَهَافُتُ الْفَلَاسِفَةِ» الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ فِي خُصْمِهِ التَّنَرُّسِ وَالنَّقِيَّةِ  
وَالجِيَادِ كَمَا فِي «مَقَاصِدِ الْفَلَاسِفَةِ» فِيهِ -أَيَّ كِتَابِ «التَّهَافُتِ»-

(١) عنيات (عبد الكريم)، المرجع نفسه.

(٢) للمزيد انظر: الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، تقديم إبراهيم الصابر، دار  
العلم والمعرفة- القاهرة، الطبعة غير موجودة، ٢٠١٦م، الصفحة ٤٧ و ٤٨. «إن هذه العلوم  
الإلهية غامضة خفية، وهي أعصى العلوم على الأفهام الذكية، ولا يتوصل إلى  
معرفة الجواب عن هذه الإشكالات إلا بتقديم الرياضيات والمنطقيات [...] إن  
المنطقيات لا بد من إحكامها فهو صحيح، ولكن المنطق ليس مخصوصاً بهم،  
وإنما هو الأصل الذي نسميه في فن «الكلام» «كتاب النظر» فغيروا عباراته  
إلى المنطق تهويلاً، وقد نسميه «كتاب الجدل»، وقد نسميه «مدارك العقول»،  
فإذا سمع المتكلمين المستضعف اسم المنطق، ظن أنه فن غريب لا يعرفه  
المتكلمون ولا يطلع عليه إلا الفلاسفة».

انْتَقَدَ الْفَلَّاسِفَةَ فِي بَيْتٍ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً فِي الشَّقِّ الْإِلَهِيِّ  
وَأَرْبَعَةَ مَسَائِلٍ فِي الشَّقِّ الطَّبِيعِيِّ.

عَرَضَ الْوَضْعُ -وَضَعُ هَذَا الْكِتَابِ- لِأَجْلِ الْمَغْيِرَةِ وَالْعِيَارِ  
وَمَعَايِرَةِ «لِلنَّظَرِ وَالِاعْتِبَارِ، وَمِيزَانًا لِلْبَحْثِ وَالِافْتِكَارِ، وَصَقِيلًا  
لِلدَّهْنِ، وَمُسْحَدًا لِقُوَّةِ الْفِكْرِ وَالْعَقْلِ، فَيَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أدَلَّةِ  
الْعُقُولِ، كَالْعُرُوضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشُّعْرِ وَالنَّخْوِ بِالإِضَافَةِ إِلَى  
الإِعْرَابِ؛ إِذْ كَمَا يَعْرِفُ مُنْزَجِفُ الشُّعْرِ عَنْ مَوَازِينِهِ إِلَّا بِمِيزَانِ  
الْعُرُوضِ، وَلَا يَمِيزُ صَوَابَ الإِعْرَابِ عَنْ خَطِيئِهِ، إِلَّا بِمَحَكِّ النَّخْوِ.  
كَذَلِكَ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ فَاسِدِ الدَّلِيلِ وَقَوِيمِهِ، وَصَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ،  
إِلَّا بِهَذَا الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>، وَبِالنَّالِيِّ فَكُلُّ مَا لَا يَتَّزِنُ بِهَذَا الْمِيزَانَ فَهُوَ  
فَاسِدٌ، وَكَذَلِكَ كَسَافًا بِإِضْطِلَاحَاتٍ فَنَّ الْمَنْطِقَ بِصِبْغَتَيْهَا  
الْمَوَائِمَةِ لِلْبَيْئَةِ الْغَرَبِيَّةِ أَيْ عَمَلُ الأَرْضَنِ وَالنَّبِيئَةِ وَالتَّكْخِيفِ... الخ.

إِنَّ هَذَا الإِبْدَاعَ الْفَلْسَفِيَّ بِالقُوَّةِ وَبِالْفِعْلِ لِيُوضِّحَ بَجَلَاءِ  
اسْتِغْفَالِ الْغَزَالِيِّ عَنِ الْحِكْمَةِ الإِغْرِيْقِيَّةِ وَأَصَالَتِهِ الْفِكْرِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

لَقَدْ فَسَّمِ الْغَزَالِيُّ كِتَابَهُ «مَعْيَارَ الْعِلْمِ» أَوْ «مَدَارِكَ الْعُلُومِ»  
إِلَى أَرْبَعَةِ كُتُبٍ وَهِيَ:

- أ. كِتَابُ مُقَدِّمَاتِ الْقِيَاسِ.
- ب. كِتَابُ الْقِيَاسِ.
- ج. كِتَابُ الْحَدِّ.
- د. كِتَابُ أَقْسَامِ الْوُجُودِ وَأَحْكَامِهِ.

إِنَّ مَا نَلَاخِظُ فِي هَذَا الْمُصَنَّفِ تَطَوُّرَ النَّظَرَةِ الْغَزَالِيَّةِ لِلْمَنْطِقِ  
بِسُكُلٍ أَوْ بِأَخَرٍ بَدَأَ مِنَ التَّسْمِيَةِ.

(١) الغزالي (أبو حامد)، معيار العلم في المنطق، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب  
العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م، الصفحة ٣٦.

(٢) الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، المرجع نفسه، الصفحة ٤٤. وقد وقف الغزالي  
في «مقاصد الفلاسفة» وقفة شارح ملخص بينما في كتابه «تهافت الفلاسفة» شن  
حرباً ضروساً ضد الفلاسفة ما ينم عن قوة فهمه واستيعابه للمادة وقدرته النقدية على  
التفكيك Dissociation.

### ٣- كتاب محك النظر والافتكار:

إِنَّ الدَّاعِيَةَ مِنْ تَأْلِيْفِ «مَحَكُ النَّظَرِ»<sup>(١)</sup> هُوَ الْعِضْمَةُ «عَنْ مَكَامِنِ الْغَلَطِ فِي مَصَابِيْقِ الْأَعْتِبَارِ»<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ ذَكَرَ الْغَزَالِي فِي كِتَابِهِ «فَيْصَلُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ» مَوْضُوعَ هَذَا الْكِتَابِ فِي بَيَانِ أَوْهَامِ الْعَقْلِ<sup>(٣)</sup>. وَالْكِتَابُ تَسْوُدُهُ أبحاثٌ مَنْطِقِيَّةٌ بَحْتَةٌ<sup>(٤)</sup>. وَكَمَا هُوَ ذِكْرُ الْغَزَالِي فِي كُلِّ مَوْلاَقَاتِهِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْمَنْطِقِيَّةِ فَقَدْ سَمَى الْحَدَّ الْأَوْسَطَ عِلَّةً، وَالْقِيَّاسَ الْحَمَلِيَّ بِمِيزَانِ التَّعَادُلِ، وَالْقِيَّاسَ الشَّرْطِيَّ الْمُتَّصِلَ بِنَمِطِ التَّلَازِمِ، وَالْقِيَّاسَ الشَّرْطِيَّ الْمُفْصَلَ بِنَمِطِ التَّعَانُدِ. وَقَدْ يَتَجَلَّى لِلنَّاطِرِ فِي وَهْلَتِهِ الْأُولَى حُكُومَةُ الْخُلْفِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ لِلْغَزَالِي فِي تَصَانِيْفِهِ كُلِّهَا.

جَعَلَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ الْقِيَّاسَ وَالْحَدَّ الصَّحِيحَيْنِ رِبَاطَ الْعُلُومِ جَمِيعِهَا، وَقَدْ قَسَّمَهُ -أَيُّ الْمَوْلَافِ- إِلَى قِسْمَيْنِ: مَحَكُ الْقِيَّاسِ وَمَحَكُ الْحَدِّ.

الْأَوَّلُ قَسَّمَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ فُئُونٍ: السَّوَابِقُ الَّذِي يَتَخَصُّ بِدِرَاسَةِ الْأَلْفَاطِ عَلَى الْمَعَانِي وَأَقْسَامِ الْأَلْفَاطِ وَأَنْوَاعِ الْمَعَانِي، وَبَعْدَهَا تَنَاولَ مَبْحَثَ الْقَضِيَّةِ.

(١) بدوي (عبد الرحمن). مؤلفات الغزالي. المرجع نفسه، الصفحة ٧٣.

(٢) الغزالي (أبو حامد). محك النظر. المرجع نفسه، الصفحة ٤٩.

(٣) الغزالي (أبو حامد). فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة. تحقيق ودراسة سيميائية: حكة مصطفى. ترجمة الدراسة: إدريس الناظوري. دار النشر المغربية- الدار البيضاء، ١٩٨٣م، الصفحة ٢١. «وإما لاختلافهم في العلوم التي هي مقدمات البراهين؛ فإن من العلوم التي هي أصول البراهين تجريبية وتواترية وغيرها، والناس يختلفون في التجربة والتواتر فقد يتواتر عند واحد ما لا يتواتر عند غيره، وقد يتولى تجربة ما لا يتولاه غيره، وإما لالتباس قضايا الوهم بقضايا العقل، وإما لالتباس الكلمات المشهورة المحمودة بالضروريات والأوليات كما فصلنا ذلك في كتاب (محك النظر). ولكن بالجملة إذا حصلوا تلك الموازين وحققوها أمكنهم الوقوف عند ترك العناد على مواقع الغلط على يسر». وقد عرف الغزالي الوهميات في كتابه «المستصفى (٥٧/١)». نقلًا: العجم (رفيق). موسوعة مصطلحات الإمام الغزالي. مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، الصفحة ٨٧٤. «الوهميات، لا يظهر كذبها للنفس إلا بدليل العقل ثم بعد معرفة الدليل أيضاً لا تنقطع منازعة الوهم بل تبقى على نزاعها».

(٤) عنيات (عبد الكريم). الغزالي والمنطق.. هل نجح في أسلمة المنطق؟. المرجع نفسه. وقد انتقد فيها النشار الذي يقول بأن الكتاب يغلب عليه الجانب الأصولي.

الثَّانِي هُوَ الْمَقَاصِدُ مِنَ الْمَنْطِقِ وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ وَفِيهِ: نَظْمُ  
الْقِيَاسِ وَمُقَدَّمَاتُ الْقِيَاسِ...

وَالثَّلَاثُ هُوَ اللَّوَاخِقُ؛ وَفِيهِ: بَيَانُ أَنَّ مَا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ  
فِي الْعَادَاتِ وَالْمَحَاوِرَاتِ وَالْفَقْهِيَّاتِ وَالْعَقْلِيَّاتِ ثُمَّ بَيَانُ أَنَّ مَا  
يُسَمَّى اسْتِفْرَاءً وَتَمَثِيلًا يَزْجَعُ بِالضَّرُورَةِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِي وَجْهِ  
لُرُومِ النَّبِيْجَةِ مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ وَفِي انْقِسَامِ الْقِيَاسِ إِلَى قِيَاسِ  
الذَّلَالَةِ وَقِيَاسِ الْعِلَّةِ وَفِي حَصْرِ مَدَاخِلِ الْعَلَطِ فِي الْقِيَاسِ.

أَمَّا فِيمَا يَخُصُّ الْحَدَّ فَقَدْ وَقَّفَ الْغَزَالِي عَلَى حَدِّهِ (حَدُّ الْحَدِّ)  
وَرَسَمِهِ وَحَقِيقَتِهِ...إلخ.

#### ٤- كتاب القسطاس المستقيم:

يُعَالِجُ الْمُؤَلَّفُ مِيزَانَ الْعُلُومِ<sup>(١)</sup>؛ فَبِهِ يَغْرِضُ الْغَزَالِي رُؤْيَتَهُ  
الْمَنْطِقِيَّةَ فِي الْمِيزَانِ الْقَوِيمِ، وَيَكْشِفُ كَذَلِكَ مَدَى اسْتِيعَابِ  
الْغَزَالِي لِلدَّرْسِ الْمَنْطِقِيِّ الْأَرْسَطِيِّ بِكُلِّ جَدَارَةٍ حَيْثُ إِنَّهُ يَزِنُ  
بِالْمِيزَانِ السَّوِيِّ وَيَقِيسُ بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ مَعَارِفَ  
الدُّنْيَا وَالدِّينِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ بَنَى مُؤَلَّفُهُ هَذَا عَلَى أَبْوَابٍ عَشْرَةٍ:

- أ. تَوَطُّئُهُ فِي مَوَازِينِ الْمَعْرِفَةِ.
- ب. الْقَوْلُ فِي الْمِيزَانِ الْأَكْبَرِ مِنْ مَوَازِينِ التَّعَادُلِ، وَهُوَ  
يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْحَمَلِيَّ، وَيُسَمَّى الْاِفْتِرَازِيَّ أَيْضًا.

(١) بدوي (عبد الرحمن)، مؤلفات الغزالي، المرجع نفسه، الصفحة ١٦٠-١٦١.

(٢) قول للغزالي نقلاً عن: عينات (عبد الكريم)، الغزالي والمنطق... هل نجح في أسلمة المنطق؟ المرجع نفسه. «وبالفعل فإن تصفحه يكشف عن نظرة الغزالي للمنطق أو الميزان الصحيح؛ إذ نجده يقول: «هيهات، لا أدعي أنني أزن بها -يقصد قوانين المنطق- المعارف الدينية فحسب، بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والفقهية والكلامية، وكل علم حقيق غير وضعي، فإني أميز حقه عن باطله بهذا الموازين، وكيف لا وهو القسطاس المستقيم والميزان الذي هو رفيق الكتاب والقرآن...».

ج. القَوْلُ فِي الْمِيزَانِ الْأَوْسَطِ، وَيُقَابِلُ الْقِيَاسَ مِنْ الشُّكْلِ الثَّانِي.

د. القَوْلُ فِي الْمِيزَانِ الْأَصْغَرِ، وَيُقَابِلُ الْقِيَاسَ الثَّلَاثَ.  
ه. القَوْلُ فِي مِيزَانِ التَّلَازِمِ، وَيُقَابِلُ الْقِيَاسَ الشَّرْطِيَّ الْمُتَّصِلَ.

و. القَوْلُ فِي مِيزَانِ التَّعَانُدِ، وَيُقَابِلُ الْقِيَاسَ الشَّرْطِيَّ الْمُتَّفَصِّلَ.

ز. القَوْلُ فِي مِيزَانِ الشَّيْطَانِ، وَكَيْفِيَّةِ وَزْنِ أَهْلِ التَّعْلِيمِ بِهَا.

ح. القَوْلُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِعُلَمَاءِ أُمَّتِهِ عَنِ إِمَامٍ آخَرَ، وَبَيَانَ صَدَقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ط. القَوْلُ فِي طَرِيقِ نَجَاةِ الْخَلْقِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْاِخْتِلَافِ وَفِيهِ تَفْسِيمُ النَّاسِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ، وَطَرِيقُ كُلِّ صِنْفٍ فِي الْمَعْرِفَةِ.

ي. القَوْلُ فِي تَصْوِيرِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ وَإِظْهَارِ بُظُلَانِهِمَا، أَيْ فَسَادِ نَظَرِيَّةِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالرَّدِّ عَلَيْهَا.

إِنَّ الْمُؤَلَّفَ -قَيْدَ النَّوَالِ- سُكُلِيًّا يَخْتَلِفُ مَعَ مَا تَعَوَّدْنَاهُ فِي تَصَانِيفِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِي إِذْ إِنَّ الْبِنِيَّةَ الْمَرْصُوصَةَ بِهَا «الْقِسْطَاسُ الْمُسْتَقِيمُ» يَأْخُذُ سُكْلَ مُخَاوَرَةٍ (دُونَ ذِكْرِ لِلْمُخَاوِرِ) وَقَدْ أَتَى مَطْلَعُهُ عَلَى هَذَا الْمَجْرَى: «أَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى أَوَّلًا، وَأَصْلِي عَلَى رَسُولِهِ الْمُصْطَفَى تَائِبًا، وَأَقُولُ: إِخْوَانِي! (هَلْ فَيْكُمْ) مَنْ يُعِيرُنِي سَمْعَهُ لِأُحَدِّثَهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَارِي، فَقَدْ اسْتَقْبَلَنِي فِي بَعْضِ أَسْفَارِي رَفِيقٌ مِنْ رُفَقَاءِ أَهْلِ التَّعْلِيمِ، وَغَافِصِنِي بِالسُّؤَالِ وَالْجِدَالِ مُغَافِصَةً مَنْ يَتَحَدَّى بِالْيَدِ الْبَيْضَاءِ



## وَالْحُجَّةُ الْغَزَالِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

كَذَلِكَ، كَيْ لَا نَنْسَى، هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّنْظِيرِيَّةِ فِي الْمَسَارِ التَّأْلِيْفِيِّ: إِذْ نَجِدُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَكْثَرَ حَذَرًا مِنْ ذِي قَبْلِ أَيِّ فِي صَدِّهِ لِلْمُصْطَلَحَاتِ الْمَنْطِقِيَّةِ نَأْيًا لِلْجَارِي بِهِ التَّغْرِيفُ فِي التَّعَابِيرِ الْأُصْطَلَاحِيَّةِ كَالْحَدِّ وَالْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ وَالْقِيَاسِ... إِيَّا فِيمَا نَدْرُ، وَبِالتَّالِي فَجِدْتُهُ تَكْمُنُ فِي نَحْتِهِ مَنْظُومَةٌ أُصْطَلَاحِيَّةٌ مَنْطِقِيَّةٌ جَدِيدَةٌ وَخَاصَّةٌ ضَمَّنَ الْعُلُومَ السَّرْعِيَّةَ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنَّا نَسْأَلُ حَقِيقَةً عَنِ الدَّوَائِعِ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْجُهْدِ أَهْوَى تَغْيِيرِ أُصْطَلَاحِيٍّ لِذَاتِهِ دُونَ تَغْيِيرِ لِلْمُخْتَوَى أَمْ أَنْ وَرَاءَ الْعَمَلِ مَارَبٌ أُخْرَى؟

فَبَرِّدُ الْغَزَالِي عَلَى سُؤَالِنَا عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: «أَمَّا هَذِهِ الْأَسَامِي أَيِ التَّنْسِيمِيَّاتِ الْجَدِيدَةِ لِلْقِيَاسِ وَأَنْوَاعِهِ- فَقَدْ ابْتَدَعَهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَهْتَمُّونَ بِالظَّاهِرِ وَمَلَاخِظَةَ غِلَافِ الْأَشْيَاءِ دُونَ اللَّبَابِ (...). لِأَنَّكَ لَوْ سَقَيْتَ عَسَلًا فِي قَارُورَةٍ حَجَامٍ لَمْ تَطُقْ تَنَاوُلَهُ لِنُفُورِ طَبْعِكَ مِنَ الْمَخْجَمَةِ، وَضَعْفِ عَقْلِكَ- هُنَا نُلَاحِظُ أَنَّهُ يُخَاطَبُ مَخَاوِرَهُ مِنْ أَصْحَابِ مَذْهَبِ التَّغْلِيمِ لِكِنْ رُبَّمَا يُوجَّهُ كَلَامُهُ لِيَفْرُقَ وَفِيئَاتٍ أُخْرَى كَذَلِكَ- عَنِ أَنْ يُعْرِفَكَ أَنَّ الْعَسَلَ ظَاهِرٌ فِي أَيِّ زُجَاجَةٍ كَانَ (...). وَلَمَّا رَأَيْتَكَ وَرُفُقَاعَكَ مِنْ أَهْلِ التَّغْلِيمِ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ، لَا تَخْذَعُهُمْ إِلَّا الظُّوَاهِرَ نَزَلَتْ- هُنَا نُلَاحِظُ أَيْضًا مَدَى اسْتِغْلَاءِ الْغَزَالِي عَلَيْهِمْ- إِلَى حَدِّكَ، فَسَقَيْتُكَ الدَّوَاءَ فِي كُوزِ الْمَاءِ وَسَقَيْتُكَ إِلَى الشِّفَاءِ (...). فَهَذَا غَرَضٌ فِي إِبْدَالِ تِلْكَ الْأَسَامِي وَإِبْدَاعِ هَذِهِ»<sup>(٣)</sup>. وَمِنْهُ نَفْهَمُ عُمُقَ هَمِّ الْغَزَالِي فِي أَخْذِ الْمُتَلَقِّيِّ الْعَرَبِيِّ بِالْقِشْرَةِ دُونَ اللَّبِّ فَأَخَذَ عَلَى عَاتِقِهِ أَسْلَمَةَ الْمَنْطِقِ، وَتَبَيَّنَتْهُ مَفْهُومِيًّا وَأُصْطَلَاحِيًّا أَيِ تَقْرِيْبُهُ عَقَائِدِيًّا.

(١) لَكِنَّهُ ذَكَرَ صِفَتَهُ وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ ذَوِي التَّعْلِيمِ (مَذْهَبِ التَّعْلِيمِ) وَيُدْعُونَ كَذَلِكَ بِالْبَاطِنِيَّةِ وَهِيَ فِرْقَةٌ تُنْسَبُ نَفْسُهَا إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرَ الصَّادِقِ، وَلِهَذَا يُسَمَّوْنَ بِ«الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ» وَعُرِفُوا بِأَسْمَاءٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: الْقِرَامِطَةُ، الْمَزْدَكِيَّةُ... وَلَقَدْ كَتَبَ الْغَزَالِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ (وَإِنْ بَدَافِعُ مَسْتَيْسٍ) كِتَابَهُ «فِضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ».

(٢) الْغَزَالِي (أَبُو حَامِدٍ)، الْقِسْطَاسُ الْمُسْتَقِيمُ، الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، الصَّفْحَةُ ١١.

(٣) نَقْلًا عَنْ: عَيْنَاتِ (عَبْدِ الْكَرِيمِ)، الْغَزَالِي وَالْمَنْطِقُ... هَلْ نَجَحَ فِي أَسْلَمَةِ الْمَنْطِقِ؟ الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ.

## ه- كتاب المستصفي في علم الأصول:

عُرِفَ لَدَى الْبَاحِثِينَ هَذَا الْمُصَنَّفَ الْمُهَيَّمُ بِمُقَدِّمَتِهِ الْمُنْطِقِيَّةِ بِالرُّغْمِ مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ التَّلْخِصِيَّةِ لِلْمُنْطِقِ لَا تُقَدِّمُ جَدِيداً فِي حَقْلِ الْمُنْطِقِ مُقَارَنَةً بِمَا جَاءَتْ بِهِ قَرِيبَةُ الْغَزَالِيِّ فِي الْمَصْنُفَاتِ السَّابِقَةِ، إِلاَّ أَنَّهَا مُهَيَّمَةٌ صَغْبَةً جِداً لِإِعْتِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ أَهْمُهَا إِرْسَاءُ اللَّبَنَاتِ الْأُولَى لِلتَّفَاعُلِ الصَّرِيحِ وَالذُّخُولِ الْمُبَاشِرِ بَيْنَ الْمُنْطِقِ وَالْأُصُولِ، وَهَذَا بِإِعْتِرَافِ الْجَمِيعِ وَمِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ نَفْسُهُ<sup>(١)</sup>.

وَفِي «الْمُسْتَصْفَى» كَذَلِكَ يَجْعَلُ مَعْرِفَةَ الْمُفْرَدَاتِ تَصَوُّراً، وَمَعْرِفَةَ النَّسَبَةِ الْخَبْرِيَّةِ بَيْنَهُمَا تَصْدِيقاً.. وَهَذَا مَلَمَحٌ تَأْصِيلِيٌّ لِلْمَفْهُومِ -كَمَا مَرَّرْنَا مَعَنَا فِي الْكُتُبِ الْمُنْطِقِيَّةِ- يَجْدُرُ بِنَا دَوْماً الْإِسَادَةُ بِهِ.

وَفَحْوَى الْكِتَابِ يَدُورُ فِي فَلَكِ عِلْمِ أُصُولِ الْفِيهِ<sup>(٢)</sup> حَيْثُ قَدَّمَ فِي مَطْلَعِهِ حَدّاً لَهُ مَعَ مُقَدِّمَةِ مَنْطِقِيَّةِ بُرْهَانِيَّةِ مُقَسِّمَةً وَفُقْ تَفْهِيمِ كِتَابِ «مَحَكَّ النَّظَرِ» بِالضُّبْطِ، فَلِذَا لَنْ نَقْصَلَ كَثِيراً لِذِكْرِنَا لَهُمْ سَابِقاً، إِلَى ثَلَاثَةِ فُنُونٍ: (السَّوَابِقُ-الْمَقَاصِدُ-اللَّوَاقِحُ):

١. السَّوَابِقُ: تَعْرِيفُ الْبُرْهَانِ وَالذَّلَالَةِ وَالْمَعَانِي وَالْقَصِيَّةِ.
٢. الْمَقَاصِدُ: صُورَةُ الْبُرْهَانِ وَمَادَّتُهُ.
٣. اللَّوَاقِحُ: أَنْمَاطُ الْبُرْهَانِ.

مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْخُطَاظَةِ وَالْعَرِضِ التَّلْخِصِيِّ لِفَحْوَى مُؤَلَّفَاتِ الْغَزَالِيِّ فِي الصَّنَاعَةِ الْمُنْطِقِيَّةِ وَدَرْعاً لِأَيِّ إِعَادَةٍ وَزِيَادَةٍ لَا ظَائِلَ مِنْهَا وَغَيْرِ عِلْمِيَّةِ.

الْمُلَاحَظُ فِي التَّصَانِيفِ السَّالِفَةِ الذُّكْرُ تَأَرْجُحُ أَحْكَامِ الْغَزَالِيِّ بَيْنَ حُكْمِ التَّفْهِيمِ الْوُجُودِيِّ وَحُكْمِ التَّفْهِيمِ الْقِيَمِيِّ<sup>(٣)</sup>. لَقَدْ فَهَمَ الْغَزَالِيُّ

(١) ابن تيمية (تقى الدين)، مجموع الفتاوى، الجزء التاسع، المرجع نفسه، الصفحة ٥.  
(٢) الغزالي (أبو حامد)، المستصفي، الجزء الأول، إعداد: محمد يوسف نجم، دار صادر-بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، الصفحة ٩.  
(٣) عينات (عبد الكريم)، أسلمة المنطق الأرسطي بين يدي الغزالي، دار الأمان مع منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م، الصفحة ٥.

مَفْصُودَ أَرْسُطُو فِي سَكُلِيَّةِ مَنْطِقِهِ<sup>(١)</sup>، رُبَّمَا هَذَا يَعُودُ سَيِّئاً مَا إِلَى تَأَخُّرِ تَرْجَمَةِ أُنَالُوطِيْقَا ثَانِيَةِ، وَهُوَ الْكِتَابُ الَّذِي جَمَعَ فِيهِ مَادَّةُ الْمَنْطِقِ الْأَرْسُطِيِّ أَي تَطْبِيقَاتُهُ<sup>(٢)</sup>. وَالذَّلِيلُ عَلَى فَهْمِهِ الْعَمِيقِ لِلْمَنْطِقِ التَّقْلِيدِيِّ هِيَ الرُّمُوزُ الَّتِي وَظَّفَهَا فِي كِتَابِهِ «مَقَاصِدُ الْفَلَسَافَةِ»<sup>(٣)</sup>، وَبِالنَّاتِي لَمْ يَقِفْ عِنْدَ عَمَلِيَّةِ النَّقْلِ التَّفْرِيرِيِّ وَتَدْرِيسِ الْمَنْطِقِ مِنْ خِلَالِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي يُوْظَفُهَا مَنَاطِقَةُ الْيُونَانِ أَنْفُسَهُمْ كَ: «سُفْرَاظُ إِنْسَانٍ» وَ«كُلُّ إِنْسَانٍ فَانَ» بَلْ تَقَدَّمَ وَانْتَقَلَ إِلَى أَحْكَامِ تَقْيِيمِيَّةٍ مَعَ هَذَا فَإِنَّ «الْمَسْأَلَةَ لَا تَبْدُو سَهْلَةً عَلَى الْغَزَالِيِّ، مِثْلَمَا قَدْ تَكُونُ سَهْلَةً فِي زَمَانِنَا الْحَالِيِّ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي غَاشَ فِيهِ لَيْسَ مُوَاتِباً لِإِطْلَاقِ هَكَذَا عِبَارَاتٍ وَإِعْلَاءٍ مِنْ شَأْنِ الْمَنْطِقِ، وَهُنَا تَكْمُنُ الْقِيَمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ لِنَشَاطِ الْغَزَالِيِّ فِي مَبْدَانِ الْمَنْطِقِ وَالْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ كُكُلٍ»<sup>(٤)</sup>، حَتَّى أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا الْعِلْمَ مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ الصَّرُورِيَّةِ لِتَخْصِيلِ الْعُلُومِ السَّرْعِيَّةِ وَالَّتِي يُوثِقُ فِي مَادَّةِ رَجُلٍ مَا لَمْ يَحْزُ فَخَارَ الْعُلُومِ وَالَّتِيهَا<sup>(٥)</sup>؛ لَكِنْ فِي الْمُنْفِذِ مِنَ الضَّلَالِ نَرَاهُ يَجْعَلُ الْمَنْطِقَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا تُوصَلُ. وَبَعْدُ، مُنَاسِبَةً، الْمُنْفِذُ مِنَ الضَّلَالِ اِحْتِمَالُ النَّظَرَةِ الْغَزَالِيَّةِ لِهَذِهِ الْعُلُومِ الْوَافِدَةِ، وَيَكْشِفُ لَنَا مَحَالَةَ لَنَا النَّقْلَةَ الَّتِي مَارَسَهَا الْغَزَالِيُّ مِنْ نَقْدِ الْخَوَاسِ إِلَى الشَّكُّبِكُ بِالْعَقْلِ ذَاتِهِ، وَرُبَّمَا هِيَ الْخَاصِيَّةُ الَّتِي نَرَاهَا مُهَمَّةً بِشَكْلِ مُدْهِشٍ فِي حَيَاةِ الْغَزَالِيِّ الذَّرَامِيَّةِ، وَهِيَ الْبَحْثُ غَيْرَ الْمُسْتَرِيحِ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَلَا شَيْءَ غَيْرَهَا وَعَدَمَ الرُّكُونِ لِلْجَاهِزِيَّةِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

وَمِنْهُ فَإِنَّ هَذَا الْاِسْتِغَالَ الْمُنْتَقَلَ مِنَ الْأَحْكَامِ التَّفْرِيرِيَّةِ وَالَّتِي تَقْصِدُ بِهَا أَحْكَامُ الْحَكِيمِ أَرْسُطُو؛ إِذْ كَانَ عَمَلُهُ مُجَرَّدَ نَقْلِ تَبْسِيطِيٍّ وَشَارِحٍ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ، ثُمَّ الْمَرْحَلَةَ الثَّانِيَّةَ وَهِيَ الْأَحْكَامُ التَّفْقِيرِيَّةُ الَّتِي تَقْصِدُ بِهَا التَّحْكِيمَ وَالتَّقْيِيمَ وَالتَّفْقِيرَ، وَهَذِهِ مَرْحَلَةٌ لَمْ يَقِفْ فِي مُجَرَّدِ تَرْجِيلِ الْمَعْنَى مِنْ أَرْضِهِ الْيُونَانِيَّ إِلَى آخَرِ إِسْلَامِيٍّ؛ بَلِ التَّقْيِيمِ الْإِيجَابِيِّ وَالسَّلْبِيِّ لِلصَّنَاعَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ كُكُلٍ.

- (١) عينات (عبد الكريم)، أسلمة المنطق الأرسطون بين يدي الغزالي، المرجع نفسه، الصفحة ٥١ وما بعدها.
- (٢) الغزالي (أبو حامد)، مقاصد الفلاسفة، المرجع نفسه، الصفحة ٣٢ و ٣٤.
- (٣) تريكو (جول)، المنطق الصوري، المرجع نفسه، الصفحة ٤٢.
- (٤) عينات (عبد الكريم)، أسلمة المنطق الأرسطون بين يدي الغزالي، المرجع نفسه، الصفحة ٥٣.
- (٥) الغزالي (أبو حامد)، المستصفي، الجزء الأول، المرجع نفسه، الصفحة ١٩.